ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

"أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"

(دراسة ميدانية في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية)

إعداد الباحثان:

سلطان علي أحمد فرج السريحي[1]

سامي عبد الله عبد الملك أحمد اليحيوي[2*]

[1]. قسم المحاسبة والتمويل||كلية العلوم الإدارية||جامعة العلوم والتكنلوجيا||صنعاء|| الجمهورية اليمنية

[2*]. قسم العلوم المالية والإدارية|| كلية العلوم الإدارية || الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا|| صنعاء|| الجمهورية اليمنية

م /14462025هـ

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة مكونة من (الإدارة العليا، وإدارة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة، ومكتب المحاسب القانوني لشركة المساهمة)، حيث تم توزيع (265) استبانة على عينة عشوائية عددها (48) شركة مساهمة، الصالح منها (233) استبانة.

توصلت الدراسة وفق تحليل الانحدار البسيط إلى أن هناك علاقة دالة إحصائيًا بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح، فقد تبين أن اتجاه هذا الأثر كان طردياً، مما يعني أن فاعلية النظام لا تؤدي بالضرورة إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بل قد ترتبط بزيادتها، وهو ما يعكس وجود خلل في التطبيق العملي لهذا النظام. وعلى مستوى تحليل الانحدار المتعدد الذي أظهر أن لفاعلية نظام الرقابة الداخلية بمتغيراتها الفرعية الثلاثة، التي تشمل (بيئة الرقابة، والأنشطة الرقابية، والمتابعة والتقييم)، أثراً سلبياً دالاً إحصائيًا على ممارسات إدارة الأرباح، بما يشير أن فاعلية هذه المتغيرات تسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. في المقابل، أظهر متغير (تقييم المخاطر، والمعلومات والاتصال)، أثراً طردياً ذا دلالة إحصائية على ممارسات إدارة الأرباح، مما يعكس ضعفاً أو سوء توجيه في آليات تقييم المخاطر وتدفق المعلومات داخل الشركات المدروسة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين مكونات نظام الرقابة الداخلية، وتوجيهها بما يحقق الغاية الرقابية المنشودة؛ مع التركيز على تطوير آليات تقييم المخاطر لضمان الكشف المبكر عن أي ممارسات غير سليمة قد تؤثر على جودة التقارير المالية. وتحسين جودة المعلومات والاتصال، لضمان تدفق البيانات المالية بشكل دقيق وشفاف إلى جميع أصحاب المصالح، وبناء ثقافة مؤسسية تعزز الشفافية وتحد من فرص التلاعب في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، الرقابة الداخلية، شركات المساهمة، اليمن.

المقدمة:

شهد العالم خلال الآونة الأخيرة انهيارات لعدد من الشركات العالمية العملاقة في دول متعددة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك في دول الشرق الأوسط. وقد نتجت هذه الانهيارات عن الأزمات المالية التي واجهتها تلك الشركات، إضافة إلى التلاعب في القوائم المالية، مما أدى إلى فقدان ثقة المجتمع في شركات المساهمة. ويرتبط هذا الشك بمستوى الكفاءة والنزاهة التي يتمتع بها مجلس الإدارة القائم بأعمال الشركة (Thoppan, Nathan, & Victor, 2021, 2).

وتُعد إدارة الأرباح ظاهرة شائكة ومستمرة في عالم الأعمال، حيث تستخدم الشركات تقديرات محاسبية أو أنشطة حقيقية للتلاعب بالنتائج المالية بهدف تحسين الصورة المالية للشركة أمام المستثمرين والمجتمع المالي، وقد تؤدي هذه الممارسات في نهاية المطاف إلى تفاقم الأزمات المالية وتدهور الأوضاع الاقتصادية. وخير مثالٍ على هذه الانهيارات هو حالة إفلاس عدة شركات في الولايات المتحدة، حيث أعلنت الحكومة الأمريكية عبر موقعها الرسمي أن الخسائر الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح غير المشروعة(الاحتيال) تجاوزت عشرة مليارات دولار في عام 2023م، ووفقاً لتقارير الجرائم المالية لعام 2024م الصادرة عن "ناسداك"، فإن ممارسات إدارة الأرباح غير المشروعة(الاحتيال) في قطاع المصارف أسفرت عن خسائر بلغت 458.6 مليار دولار على مستوى العالم في العام الماضي، بالإضافة إلى انهيار منصة العملات المشفرة (FTX) بمليارات الدولارات في عام 2024م (Jolley, 2023; FTC.gov, 2024). وفي ألمانيا، انهارت شركة (Wirecard) في عام 2020 بمبلغ 1.9 مليار يورو، كما شهدت المملكة المتحدة عدة انهيارات،

فقد انهارت شركة (Credit Suisse) في عام 2021م، وشركة (Celsius Networks) في عام 2023م نتيجة الاحتيال المالي (Jolley, 2023). أما في الاتحاد الأوروبي، فقد انهارت شركة البناء البريطانية كاريليون (Carillion) في عام 2018م، والتي كانت توظف نحو 3000 شخص حول العالم، تاركة ديونًا ضخمة بلغت 7 مليارات جنيه إسترليني بسبب استخدامها لسياسات إدارة الأرباح (The Guardian, 2018). وفي الشرق الأوسط، انهارت مجموعة "أبراج"، وهي شركة استثمار مقرها دبي، في عام 2018م بسبب اتهامها بسوء إدارة الأموال واستخدامها بطرق غير قانونية (Reuters, 2021). كما انهارت شركة (NMC Health) بعد اكتشاف عملية احتيال مالي واسع النطاق بمليارات الدولارات.

وتُعبر تلك الحالات عن التحديات الكبيرة التي تواجه الشركات، وبالأخص في المنطقة العربية، فيما يتعلق بشفافية الإدارة المالية، على الرغم من أن الإدارة تُعِدُّ المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية وفقاً لمبادئ ومعايير مهنية تهدف إلى ضمان سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والابتعاد عن التحيز والحكم الشخصي، فضلاً عن العدالة في العرض والإفصاح، فإن هذه المبادئ تتيح للإدارة حرية ومرونة واسعة في اختيار السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، مما قد تؤدي هذه الحرية إلى تبني أساليب قد تؤثر على النتائج المالية، وتجعل صافي الربح لا يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة؛ وهذا قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف ذات العلاقة (Wicaksono et al., 2024, 52؛ عبد الحليم، أحمد، وسرور، 2021، 958).

وتعرف ممارسات إدارة الأرباح بأنها: تعديل أو تحريف للبيانات المالية من قبل الإدارة باستخدام تقديرات أو ممارسات محاسبية معينة، بهدف تقديم صورة مالية تتفق مع الأهداف الشخصية أو المؤسسية، دون أن تعكس بدقة الأداء المالي الحقيقي للشركة (American Institute of Certified Public Accountants [AICPA], 2003).

وقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بإدارة الأرباح نظراً لأهمية صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق في تقييم أداء الشركات واتخاذ القرارات المالية والاستثمارية؛ حيث يعد صافي الربح مقياساً حيوياً للأداء الحالي للشركة، ومرجعاً أساسياً للتوقعات المستقبلية، كما أنه يؤثر بشكل مباشر على سعر سهم الشركة في السوق المالي (العازمي، 2022، 1548). ووفقاً لدراسة كلٍ من Sun و Chen (2024، 3)، فإن المديرين ينظرون إلى الأرباح المبلغ عنها كمؤشر رئيسي لأصحاب المصلحة لتقييم الأداء المالي للشركة ومدى قدرتها على الاستمرار، وتحديد الأجور التنفيذية، وتقييم نجاح المديرين.

لذلك سارعت العديد من الجهات المهنية إلى إصدار المعايير والقوانين للحد من هذه الممارسات، من بينها قانون سار بينز أوكسلي (Oxley–Sarbanes)، والمعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards [IAS])، مثل: (IAS8, & IAS2 ، والمعايير الدولية للتقارير المالية (The International Financial Reporting Standards [IFRS])، مثل: IAS30, (IFRS16, IFRS36, & IFRS17)، كما أجريت دراسات متعددة من قبل الباحثين والمنظمات العالمية بهدف تقليل الفرص المتاحة للإدارة التي قد تُستغل في ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث تواجه الشركات تحديات متعددة، بما في ذلك ممارسات إدارة الأرباح التي تنجم عن زيادة المنافسة بين الشركات، والتغيرات البيئية والتشريعية والضريبية؛ ومن هنا تبرز أهمية تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية كونها الأداة الأساسية للتحكم في هذه التحديات، وتحقيق التوازن الفعال بين تحقيق الأهداف المالية، والتحكم في المخاطر المالية (Hamed, 2023,1).

يلعب نظام الرقابة الداخلي دوراً حاسماً في تعزيز الثقة في البيانات المالية، مما يؤدي إلى نجاح أكبر للشركات، وزيادة القدرة التنبؤية بالأرباح؛ فيما يساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة، ويدعم توسيع عمليات الشركات، وضمان الإدارة الفعالة للأصول والالتزامات؛ بهدف تعظيم ثروة المساهمين على المدى الطويل، كما يؤكد النظام على أهمية الربحية المستدامة، وتوليد التدفق النقدي،

فيما يساهم في زيادة قيمة الشركة ويضمن استمراريتها (Gadelha et al., 2023, 35; Paino et al., 2023, 1575؛ بلعيش، 2022، 16).

وقد عُرف نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) بأنه: العمليات والإجراءات التي يتم تصميمها وتنفيذها من قبل مجلس إدارة المنشأة، أو الإدارة، أو الموظفين الآخرين، والتي تهدف إلى توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بفاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية، وإعداد التقارير المالية الموثوقة، والامتثال للقوانين واللوائح (COSO, 2013).

لذلك ستتناول هذه الدراسة المتغير الرئيسي: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمتغيراته الفرعية لعناصر الرقابة (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، نظام المعلومات والاتصال، المتابعة والتقييم) باعتبارها الوسيلة الفعالة للحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، من خلال دراسة ممارسات هذه الشركات، وكيفية تأثير نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الشفافية المالية وتحقيق أهداف الشركات.

مشكلة الدراسة:

تواجه شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية تحديات كبيرة تتمثل في سوء الإدارة، والتلاعب بالمعلومات المالية، مما أدى إلى انهيار العديد من الشركات والبنوك الوطنية؛ التي كان لانهيارها أثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، والمستثمرين، والتي نتج معظمها عن الممارسات السلبية لإدارة الأرباح. وقد شهدت اليمن خلال السنوات الماضية موجة من الانهيارات شملت قطاعات مختلفة، وقد قدرت الخسائر المترتبة على هذه الانهيارات بملايين الدولارات مما أثر سلبًا على الاقتصاد الوطني، وأدى إلى زعزعة ثقة المستثمرين (Al-Sorihi, 2018, 140؛ مسواك، 2024، 34).

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الشركات اليمنية تمارس إدارة الأرباح بشكل واسع، وتشمل هذه الممارسات إضافة أرباح سنوات سابقة، والتلاعب في تقييم الأصول وتكوين المخصصات وتقييم المخزون، وتغيير نسب الإهلاك، والتغير في رأس المال المدفوع والمكتسب، والتلاعب في النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات تمويلية أو استثمارية؛ كل هذه الممارسات تؤدي إلى تضليل المستثمرين، وتقويض الثقة في التقارير المالية (الحيدري، 2024؛ مسواك، 2024).

وتوصلت دراسة المحلة (2023، 131) إلى أن الشركات اليمنية العامة والخاصة تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات المحاسبية، ومن خلال الأنشطة الحقيقية، مما يؤدي إلى تحسين شكلي للمركز المالي للشركات، وإظهار نتائج تقارير مضللة يقابله انخفاض في موثوقية التقارير المالية، وانخفاض قيمة الشركة في الأجل الطويل.

وتوصلت دراسة الحيدري (2024) إلى أن الأزمات الراهنة أثرت على أداء البنوك اليمنية (شركات مساهمة) مما جعلها تمارس إدارة الأرباح، وبالتالي فقدان ثقة عملائها وتراجع النشاط الاستثماري في تلك البنوك.

ونظراً لتزايد حالات إعداد التقارير المالية الاحتيالية، فإن هناك اهتماماً متزايدا في الوقت الحاضر برفع مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن تلك الفعالية من خلال استخدام أساليب حديثة في تفعيل نظام قوي للرقابة الداخلية، حيث توصلت دراسة بلعيش (2022، 143، 146) إلى أن رفع مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال تفعيل نظام قوي، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تخفيض المخاطر والحد من الممارسات الخاطئة والسلبية لشركات المساهمة في الجمهورية اليمنية. وتوصلت دراسة القصاب (2019، 113) إلى أن نظام الرقابة الفعال وفق إطار (COSO) يساهم في جودة إعداد التقارير المالية في البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية.

وتُظهر المؤشرات غياب دراسات شاملة تربط بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق أبعاده الخمسة (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة والتقييم) وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة اليمنية ولذلك تم إعداد هذه الدراسة.

حيث يعد نظام الرقابة الداخلية أداة فاعلة في متابعة الشؤون المالية، والعملياتية، وإدارة المخاطر الذي من المُتوقع أن يؤدي إلى الحد من إدارة الأرباح، والتقليل من أعمال الغش، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات (Zulfikar et al., 2021, 391). ووفقاً للنتائج التي توصلت إليها لجنة تريدواي، وأبرزها أن الطريقة الأكثر فعالية لمنع التلاعبات المالية هي من خلال إنشاء هيكل فريد للرقابة الداخلية للمنشآت، فقد أشار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية تساهم بشكل أساسي في تقليل مخاطر الأخطاء غير المقصودة، أو الاحتيال المتعمد، حيث اتخذت من إطار (COSO) نموذجاً موحداً لهيكلها الرقابي. وتوصلت شركة KPMG الدولية للمراجعة (International Audit Firm [KPMG]) إلى أن نظام الرقابة الداخلية (COSO) هو النظام الأفضل والأبرز في الحد من الاحتيال بمستوى أعلى من أي متغير مستقل آخر (KPMG, 2013).

وتعد نظرية الوكالة وسيلة تستخدم لشرح المشكلات وحلها؛ حيث تمثل مشكلة الوكيل عاملاً رئيساً مهماً في إدارة أرباح الشركات، إذ تفترض النظرية أن كلاً من الموكل والوكيل (أي المدير والمستثمر) يعملان على تعظيم منافعها، فالوكيل قد لا يعمل دائماً في مصلحة الموكل (Jensen & Meckling, 1976)، ومن هنا سوف ينشأ صراع بينهما، لذلك تبحث هذه الدراسة في تحديد أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية بأبعادها المتمثلة في (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمتابعة والتقييم) كأداة حيوية لتقليل هذا التعارض من خلال فرض قيود تحد من قدرة الإدارة على ممارسات سلوكيات غير أخلاقية، ورصد لتلك الأنشطة، وتحفيز الإدارة على التصرف بكفاءة ونزاهة، وضمان تقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة؛ بوجود نظام رقابة داخلي قوي، قد لا يتمكن المديرون من القيام بأي تلاعبات لتحقيق مصالحهم الذاتية، إذ يمكن للرقابة الداخلية الفعالة أن تقلل من مخاطر الأخطاء المحاسبية في التقارير المالية بسبب الإجراءات غير المقصودة وأخطاء التقدير.

وبالإشارة إلى (نظرية الإشارة) التي تتضمن أن هناك أثراً لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. حيث تشير النظرية إلى أن هناك عدم تماثل للمعلومات بين المديرين والمستثمرين، حيث إن المديرين لديهم معلومات أكثر من المستثمرين، وبالتالي يسعون إلى تعظيم مصالحهم الخاصة (Bansal, Ali, & Choudhary, 2021, 269)، ومن هنا دعت الحاجة إلى نظام رقابي قوي وفعال قادر على إرسال إشارات إلى أصحاب المصلحة تؤكد أن المعلومات المقدمة إليهم صحيحة وكاملة، وبالتالي يعمل على الحد من الممارسات السلبية (Mahrani & Soewarno, 2018, 42). وبما يضمن تحقيق هدفها المتمثل في توفير معلومات مالية جديرة بالثقة، بالإضافة إلى حماية أصولها ومواردها من الهدر والضياع (Thiha., 2023, 46).

وكان لنظرية أصحاب المصالح دور في تقييم الأثر لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث إن مشاركة أصحاب المصالح في التقييم والمتابعة المستمرة لنظام الرقابة الداخلية يقلل من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، ويزيد من شفافية وإعداد التقارير المالية وسلامة العمليات (Muda et al., 2018,605). وفي ظل هذه النظرية يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية في ممارسات المنشأة الانتهازية أو الخاطئة؛ لكونه حارساً لمصالح كل الأطراف ذات العلاقة. بذلك يمكن أن تساعد نظرية أصحاب المصلحة الشركات في الحفاظ على الاستقرار المالي والإداري؛ في ظل بيئة مضطربة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية طويلة الأجل للشركات، وتقليل النزاعات بين الأطراف ذات العلاقة في عملية صنع القرار.

وفي ضوء ما سبق، يعد نظام الرقابة الداخلية بمبادئه الخمسة صمام أمان الشركات والقاعدة الأساسية لتنظيم أعمالها لتحقيق ما تتطلع إليه من رؤى وأهداف، من خلال إيجاد بيئة سليمة تمثل الأساس والمظلة لباقي مكونات نظام الرقابة الداخلية، تتضمن النزاهة

والكفاءة، والإشراف على الرقابة من قبل مجلس رقابي مستقل، وتحديداً واضحاً للسلطات والمسؤوليات، والالتزام بجذب وتطوير العاملين وتحديد فلسفة واضحة وأسلوب تشغيلي متميز؛ هذه البيئة تسهم في تحقيق الأهداف وحماية الأصول من الهدر والضياع، ورفع الكفاءة الإنتاجية من خلال تقديم معلومات واضحة في التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد واتخاذ القرارات، خاصة الاستثمارية بشكل سليم وأخلاقي؛ وتقييم مخاطر الأعمال من خلال تحديد تلك المخاطر وتحليلها، واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارتها، بحيث يسهم في حماية الأصول وتسجيلها، ورصدها، وتحديد الإجراءات التنفيذية بطريقة تضمن انسياب الأنشطة والعمليات بكفاءة عالية؛ و يعتمد ذلك على هيكل تنظيمي جيد، ونظام محاسبي سليم، ونظام مستندي دقيق، ونظام تكاليف مناسب، ونظام حوافز فعال والتوصيل الفعال للمعلومات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، والتحقق من أن المعلومات تنقل بين الوحدات التنظيمية بشكل سلس وموثوق، وكذلك المتابعة لضمان التقويم والتطوير للنظام، مما يمكنها من تقييم استمرارية الشركة واستدامتها وثباتها، وبما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة.

تساؤلات الدراسة:

ووفقاً لما تم عرضة في مشكلة الدراسة يمكن اشتقاق أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

السؤال الرئيس: ما أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر فاعلية بيئة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟
2. ما أثر فاعلية تقييم المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟
3. ما أثر فاعلية أنشطة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟
4. ما أثر فاعلية المعلومات والاتصالات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟
5. ما أثر فاعلية المتابعة والتقييم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟

أهداف الدراسة:

تعد أهداف الدراسة انعكاساً لأسئلة الدراسة، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس متمثل في:

قياس أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية. ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس أثر فاعلية بيئة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
2. قياس أثر فاعلية تقييم المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
3. قياس أثر فاعلية الأنشطة الرقابية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
4. قياس أثر فاعلية المعلومات والاتصالات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
5. قياس أثر فاعلية المتابعة والتقييم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

النموذج المعرفي:

يعد النموذج المعرفي (Conceptual Model) إطاراً يحدد المتغيرات الرئيسة في الدراسة، ويوضح العلاقة بينهما، وتم بناء هذا النموذج استناداً على النظريات العلمية، وكذلك أهم الدراسات التي فسرت الترابط المنطقي بين المتغيرين لهذه الدراسة، وهما: المتغير المستقل: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ويشمل المتغيرات الفرعية الآتية: (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمتابعة والتقييم). أما المتغير التابع فهو العامل الذي يُقاس تأثره بهذه المتغيرات، وهو ممارسات إدارة الأرباح. ويعتمد هذا النموذج على الأسس النظرية، والدراسات السابقة؛ مما يعزز منطقية التحليل، ويوفر إطارًا علميًا دقيقًا لفحص الأثر بين المتغيرات، والمساعدة في بناء الفرضيات وتطويرها. والشكل (1) يوضح ذلك.

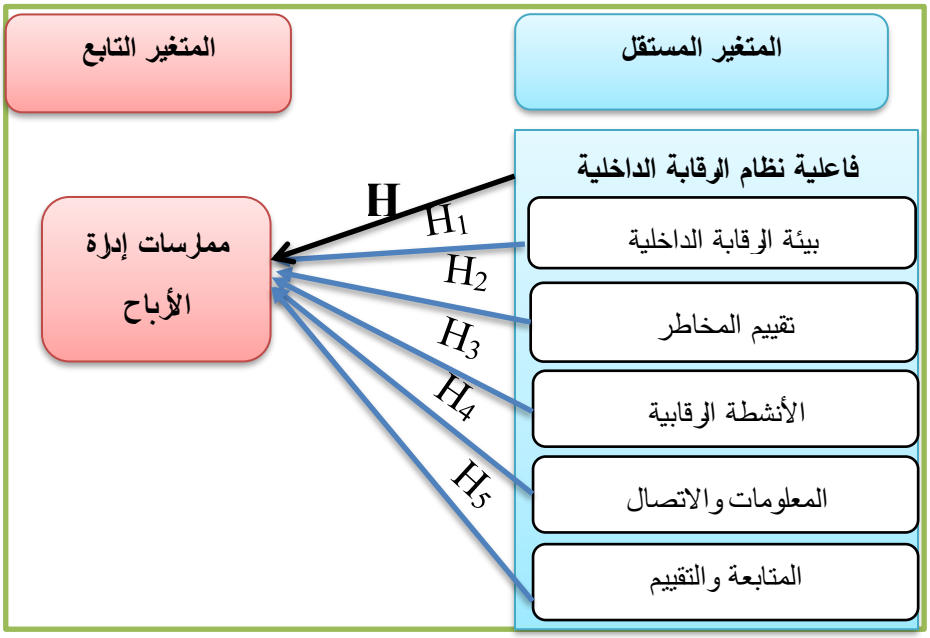

الشكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

فرضيات الدراسة:

استناداً الى التساؤلات والأهداف والنموذج المعرفي لهذه الدراسة، فأنه يمكن عرض فرضيات الدراسة المتعلقة بأثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية: (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمتابعة والتقييم) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وفقاً للفقرات التالية.

الفرضية الرئيسية للدراسة:

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كالآتي:

(H): يوجد أثر لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

الفرضيات الفرعية للدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تجزئة الفرضية الرئيسة إلى فرضيات فرعية تم تطويرها على النحو الآتي:

(H_1): الفرضية الفرعية الأولى (بيئة الرقابة): يوجد أثر لفاعلية بيئة الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

(H_2): الفرضية الفرعية الثانية (تقييم المخاطر): يوجد أثر لفاعلية تقييم المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

(H_3): الفرضية الفرعية الثالثة (أنشطة الرقابة): يوجد أثر لفاعلية أنشطة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

(H_4): الفرضية الفرعية الرابعة (المعلومات والاتصالات): يوجد أثر لفاعلية المعلومات والاتصالات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

(H_5): الفرضية الفرعية الخامسة (المتابعة والتقييم): يوجد أثر لفاعلية المتابعة والتقييم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تم تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية (نظرية)، وأهمية عملية (تطبيقية) ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

1- الأهمية العلمية (النظرية):

- تُثري هذه الدراسة الأدبيات العلمية في مجال الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح.
- تُسلط الضوء على العلاقة بين متغيرات نظام الرقابة الداخلية وابعاد ممارسات إدارة الأرباح، مما يعزز الفهم النظري للمتغيرات وعلاقاتها وكيفية تأثيراتها مع بعضها.
- تُسهم في اختبار وتطبيق نظريات، مثل نظرية الإشارة والوكالة وأصحاب المصالح، ونظرية المعلومات في متغيرات الدراسة.
- تُعالج فجوة بحثية مهمة في دراسة الشركات المساهمة في الجمهورية اليمنية حيث لا توجد دراسة تناولت نظام الرقابة الداخلية بمتغيراته الخمسة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة اليمنية.

2- الأهمية العملية (التطبيقية): وتبرز الأهمية العملية في الآتي:

- تُساعد الدراسة الشركات على تحسين نظم الرقابة الداخلية وتقليل التلاعب بالأرباح، مما يعزز جودة التقارير المالية.
- تُوفر لصناع القرار والمراجعين الداخليين لشركات المساهمة رؤى عملية لتبني أفضل الممارسات الإدارية والمالية.
- تقدم الدراسة استنتاجات وتوصيات علمية تساهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة ولضمان استدامة شركات المساهمة.
- هذه الدراسة تُقدم قيمة مضافة تجمع بين الإثراء الأكاديمي والدعم العملي لتطوير بيئة الأعمال في الشركات المساهمة في اليمن.

حدود الدراسة:

لهذه الدراسة العديد من الحدود، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في المتغير المستقل قياس أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية، والمتغير التابع المتمثل في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

ثانياً: الحدود المكانية: تقتصر عينة الدراسة على الشركات المساهمة العاملة في الجمهورية اليمنية، حيث تم توزيع الاستبيانات على الإدارات المعنية وهي الإدارة العليا، ولجنة المراجعة، وإدارة المراجعة الداخلية، ومكاتب المحاسبين القانونيين لهذه الشركات.

ثالثاً: الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على المنهجية الكمية وفق أسلوب البحث التحليلي، حيث يتم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبانة الموزعة على العينات المستهدفة. كما تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية مناسبة لدراسة الإثر بين المتغيرات.

رابعاً: الحدود المكانية: تتمثل في التركيز على شركات المساهمة العاملة في الجمهورية اليمنية.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:

أولاً: المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح):

تعرف ممارسات إدارة الأرباح إجرائياً بأنها: التلاعب أو التعديل في البيانات المالية باستخدام الاستحقاقات المحاسبية، مثل التلاعب في التقديرات أو الاستحقاقات أو السياسات المرنة وفقًا للمعايير المحاسبية بالإضافة إلى التأثير على الأنشطة الحقيقية، مثل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وقد تم تصنيف هذه الممارسات استنادًا إلى دراسات سابقة، مثل دراسات كلٍ من: (Al-Nohood et al., 2024, 2107; Atayah et al., 2024, 154; Enomoto,; Lakeus, 2019, 17; Simanjuntak & Mahroji, 2024, 113; Sohn, 2016, 2; Comporek, 2020, 68; Tarus & Korir, 2022,).

ثانياً: المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية):

حدد نموذج COSO (2013) ومعيار المراجعة الدولي الصادر من مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي (315) مكونات نظام الرقابة الداخلية، بأنها تشمل: (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمتابعة والتقييم). وذلك وفقاً لدراسات كلٍ من (Mangasih et al., 2020, 62; Otoo et al., 2023, 140; Abd et al., 2022, 4379;). وتمثل هذه المتغيرات الخمسة إطاراً شاملاً للرقابة الداخلية، إذا طبقت بشكل متكامل لتعزيز الفاعلية، ولتحقيق الأهداف المرجوة.

وهناك العديد من الدراسات التي اعتمدت ابعاد لكل متغير من المتغيرات الخمسة تتفق على تلك الابعاد استناداً على (COSO, 2013)، مثل دراسات: (Capovilla & Gonçalves, 2018, 149; Gadelha et al., 2023, 40; KPMG, 2013, 3; Otoo et al., 2023, 140; Odeh & Hamdan, 2024, 1565; Paino et al., 2023, 1579; Thiha, 2023, 34؛ كفوس، 2022، 255)، والتالي التعريفات الاجرائية لكل متغير:

1- المتغير الفرعي الأول (بيئة الرقابة):

وتعرف بيئة الرقابة إجرائياً بأنها: الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية، والالتزام بالكفاءة، وممارسة المسؤولية، والهيكل التنظيمي، والمساءلة.

المتغير الفرعي الثاني (تقييم المخاطر):

ويعرف إجرائياً بأنه: عملية تحديد الأهداف المناسبة، وتحديد المخاطر وتحليلها، وتقييم مخاطر الاحتيال، وتحديد التغيرات المهمة وتحليلها.

المتغير الفرعي الثالث (الأنشطة الرقابية):

وتعرف الأنشطة الرقابية إجرائياً بأنها: اختيار وتطوير أنشطة الرقابة، واختيار وتطوير الرقابة وفق تكنولوجيا المعلومات، وتطبيق أنشطة الرقابة من خلال السياسات والإجراءات.

المتغير الفرعي الرابع (المعلومات والاتصالات):

ويعرف إجرائياً بأنه: استخدام معلومات ذات صلة وذات جودة عالية لتطبيق الرقابة الداخلية والتواصل الداخلي للإبلاغ عن المعلومات التي تحقق الأهداف، والمسؤوليات اللازمة لدعم العناصر الأخرى للرقابة، ونقل مسائل الرقابة الداخلية إلى الأطراف الخارجية.

المتغير الفرعي الخامس (المتابعة والتقييم):

ويعرف متغير المتابعة والتقييم إجرائياً بأنه: مدى مراقبة نظام الرقابة الداخلية الذي تم اختياره أو تطويره بشكل مستمر وتقييمه وتعديله بحسب الحاجة، ويجب إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن أي قصور.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل مفهوم إدارة الأرباح، والدوافع التي تحفز على ممارستها، وأساليب ممارستها، والمعايير التي تساعد على تحقيقها، كما يسلط الضوء على نظام الرقابة الداخلية، موضحًا تعريفه وأهميته وخصائصه، مع التركيز على الدراسات التي تناولت أثره في تقليل ممارسات إدارة الأرباح. ويُختتم باستعراض النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، بما يعزز فهم تلك الظاهرة من منظور علمي ومنهجي متكامل. وذلك كما يلي:

تعريف إدارة الأرباح فقد عرّفت هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (U.S. Securities and Exchange Commission [SEC]) إدارة الأرباح بأنها: استخدام الممارسات المحاسبية أو التقديرات بشكل متعمد للتأثير على النتائج المالية للشركة لتحقيق أهداف معينة، سواء أكانت تتعلق بمستوى الأرباح المعلنة أم توقيتها، بما يؤدي إلى تضليل المستثمرين، أو إخفاء الوضع المالي الحقيقي للشركة (SEC, 2003).

وفي السياق الأكاديمي، يُعد تعريف Healy وWahlen من أبرز التعريفات المستخدمة في الدراسات، حيث وصفا إدارة الأرباح بأنها: "ظاهرة تحدث عندما يعتمد المديرون على حكمهم الشخصي عند إعداد القوائم المالية، أو تنفيذ المعاملات التجارية، بهدف تغيير التقارير المالية لتضليل بعض أصحاب المصالح الماليين حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية (Healy & Wahlen, 1999, 368).

كما وصفها Schipper (1989، 92) بأنها "تدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية، بهدف الحصول على بعض المعلومات الخاصة بالربح وتحقيق المكاسب في أسواق رأس المال، والذي يمكن أن تؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة.

مما سبق يمكن تعريف ممارسات إدارة الأرباح بأنها: معاملات مالية وتجارية تستخدمها الإدارة بهدف تضليل اصحاب المصالح في التقارير المالية عن الاداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب معينه.

الدوافع لإدارة الأرباح:

استناداً الى دراسة كلاً من عبد الحليم وآخرون، (2021، 460)؛ Atayah et al. (2024، 155)، فأنه يمكن تصنيف دوافع إدارة الأرباح إلى فئتين رئيستين، يمكن توضيحهما على النحو الآتي:

أولاً: دوافع خارجية؛ وتتمثل في الآتي:

1. تقليل الأعباء الضريبية: تقليل الأرباح المعلنة لتخفيض نسبة الضرائب المفروضة.
2. الحصول على تمويل: تحسين المظهر المالي لتلبية شروط المنشآت المالية والبنوك.
3. تجنب العقوبات التنظيمية: الامتثال للمعايير المطلوبة لتجنب العقوبات.
4. تعزيز الميزة التنافسية: تحسين صورة الشركة في الأسواق المالية، وزيادة أسعار الأسهم.
5. إخفاء الأداء المالي الضعيف: تجنب الإفصاح عن الأداء غير المرضي، أو العجز في الوفاء بالعقود.

ثانيًا: دوافع داخلية؛ وتتمثل في الآتي:

1. تعظيم مكافآت الإدارة: زيادة الحوافز والرواتب المرتبطة بالأداء، أو تجنب العقوبات، أو الإقالة.
2. تحسين صورة الإدارة: إظهار كفاءة الإدارة لتعزيز الثقة مع المستثمرين والمقرضين.
3. تجنب الأنظمة الصارمة: التلاعب بالأرباح للتكيف مع اللوائح المفروضة خلال الأزمات.
4. التوافق مع توقعات المحللين: اختيار السياسات المحاسبية التي تحقق نتائج مالية تتماشى مع التوقعات.

أساليب ممارسات إدارة الأرباح:

تُظهر المعايير المحاسبية المقبولة عموماً (Generally Accepted Accounting Principles [GAAP]) تفرقة واضحة بين نوعين من أساليب إدارة الأرباح، هما: **إدارة الأرباح المستحقة**، التي تتم من خلال تعديل التقديرات والسياسات المحاسبية، دون تغيير العمليات التشغيلية الفعلية. **وإدارة الأرباح الحقيقية**، والتي تتضمن تلاعباً مباشراً بالأنشطة التشغيلية بهدف تحسين الأداء المالي (Ahmad et al., 2024, 13; Ekpulu & Omoye, 2018, 59). وتتضمن إدارة الأرباح المحاسبية (Accrual Earnings Management [AEM]) الطريقة التي يتم بها تطبيق معايير المحاسبة لتسجيل المعاملات والأحداث المعينة، في حين تعمل إدارة الأرباح الحقيقية (Real Earnings Management [REM]) على تغيير توقيت أو هيكلة المعاملات الفعلية.

وتُصنف هذه الأساليب وفق ما أكده Roychowdhury (2006) إلى أسلوبين رئيسين هما: **أسلوب الاستحقاق المحاسبي**، الذي يعتمد على تقديرات محاسبية تهدف إلى تعديل الأرقام المالية المعلنة أو إعادة تشكيل الأداء المالي، **وأسلوب الأنشطة الحقيقية**، الذي يتضمن التلاعب الفعلي بالعمليات التشغيلية مثل المبيعات والإنتاج بهدف تحسين الأداء المالي وتضليل أصحاب المصلحة بأن البيانات المالية المبلغ عنها صحيحة لا تحيد عن الممارسة المحاسبية العادية (Tarus & Korir, 2022,).

وتشير الدراسات إلى أن إدارة الأرباح تتخذ شكلين أساسيين، هما: "إدارة الأرباح المحاسبية" و"إدارة الأرباح الحقيقية" (Chang et al., 2019; Johnson et al., 2020; Elsalem et al., 2023, 513؛ عبد الحليم وآخرون، 2021، 462).

المعايير المحاسبية الدولية وممارسة إدارة الأرباح:

تُعد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) إطارًا موحدًا لإعداد وقياس التقارير المالية، يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board [IASB])؛ بهدف تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الشفافية، وقابلية المقارنة بين الشركات على مستوى العالم. وتوفر المعايير إرشادات واضحة للتعامل مع العمليات المالية، مما ساهم في تقليل الاستحقاقات التقديرية، وتحسين جودة الأرقام المحاسبية. ومع ذلك، فإن بعض المرونة المتاحة في تفسير وتطبيق هذه المعايير يمكن أن تُستغل من قبل إدارات الشركات لممارسة إدارة الأرباح، حيث يتم التلاعب بالأرقام المحاسبية لتحسين الصورة المالية مؤقتًا، مما قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل المستثمرين، والدائنين، والموظفين (Thoppan et al., 2021, 2؛ لوالبية، 2020، 98.) مثل المعيار المحاسبي رقم 1: عرض القوائم المالية (IAS1)؛المعيار المحاسبي الدولي رقم 2: المخزون (IAS 2)؛ المعيار المحاسبي الدولي رقم 8: تغييرات السياسات والتقديرات المحاسبية (IAS 8)؛ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: عقود الإيجار (IFRS 16)؛ المعيار المحاسبي الدولي رقم 36: انخفاض قيمة الأصول (IAS 36)؛ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15: الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS 15)؛ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17: عقود التأمين (IFRS 17)؛ المعيار المحاسبي الدولي رقم 16الأصول الثابتة (IAS 16)؛ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3: دمج الأعمال (IFRS3).

فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

التعريف: هناك العديد من المفاهيم لفاعلية النظام الا أن ابرزها واهمها هو تعريف اطار (COSO) بأنها فاعلية العمليات التشغيلية وموثوقية التقارير والامتثال للقوانين واللوائح, اما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) فقد عرفها بأنه: عملية يتم تنفيذها من خلال خطة معدّة من قبل الإدارة وموظفيها، تهدف إلى توفير تأكيد معقول لتحقيق الأهداف المتعلقة بمصداقية التقارير المالية للمنشأة، وتشمل الأهداف المتمثلة في الخطط والسياسات والإجراءات، وكذلك التصميم المنظم، والأمن المادي لكافة أجزاء العمليات الرقابية (AICPA, 2014).

الأهمية: تتعدى أهمية نظام الرقابة الداخلية مجرد التأكد من تنفيذ الأعمال إلى ضمان أن يتم التنفيذ بأفضل الطرق والوسائل المتاحة، مما يساهم في تحقيق النتائج المتوقعة في ظل الظروف المناسبة. ولا يقتصر دور النظام على ضبط الأنشطة، ومنع المخاطر والمحاسبة، بل يمتد إلى تحديد أسباب الانحرافات أو الخلل في الأداء، وتوجيه الجهود لتجنب تكرار هذه المشكلات مستقبلاً؛ ويساهم نظام الرقابة الداخلية في ضمان تنفيذ سياسات الشفافية وإتاحة الوصول إلى المعلومات، مما يعزز الثقة مع أصحاب المصلحة، ويدعم المساءلة المالية وفقًا لمعايير وسياسات معتمدة، مما يوفر أساسًا قويًا للمساءلة والإشراف على الأداء المالي (Abd, Kareem & Jassim, 2022, 4376).

الأهداف: إن الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو تحسين أداء المنشآت وتسجيلها المحاسبي، وموثوقية بياناتها، وحماية أصولها، وتشجيع الامتثال للقوانين واللوائح، وأيضا توفير دليل للسلوك الإداري والرقابة عليه والحد من التلاعبات (Mangasih, Pinasti, & Bawono, 2020, 58). وهناك عدة أهداف لنظام الرقابة الداخلية وذلك وفق إطار (COSO) التي تناولتها عدة دراسات مثل (Cavaliere et al., 2024, 12922; Nugraha & Bayunitri, 2020, 202؛ أوسعيد، 2020، 92؛ الرمحي زاهر، 2017، 119) والمتمثلة في الاتي:

- الأهداف المتعلقة بفاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية (Objectives Opération).
- الأهداف المتعلقة بالتقارير (Objectives Reporting).
- الأهداف المتعلقة بالامتثال للقوانين واللوائح (Objectives Compliance).

الخصائص: يمكن تلخيص أبرز خصائص نظام الرقابة الداخلية في ملائمة ومرونة وموضوعية وإمكانية تصحيح الأخطاء والفاعلية لهذا النظام، وتعد الفاعلية من أبرز خصائص نظام الرقابة الداخلية هي فاعليته في اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، مما يساعد في معالجتها بطريقة علمية وفعالة. ويعتمد النظام الفعال على تطبيق أساليب تتسم بالكفاءة في التنبؤ بالمخاطر ومعالجتها بأقل التكاليف، وبأسرع وقت ممكن، وبالتالي يقلل من تأثيرها على سير العمل (بلعيش، 2022، 22)،

الدراسات السابقة التي تناولت أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح:

تم الاطلاع على الكثير من الدراسات السابقة التي لها علاقة غير مباشرة وعلاقة مباشرة بأثر فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وفي هذه الفقرة تم الاختيار لأهم الدراسات التي لها علاقة مباشرة، والتي تم ترتيبها حسب الاحدث لتلك الدراسات، وذلك على النحو الآتي:

الدراسات العربية:

دراسة (سعيدي، 2024)، بعنوان: "أثر تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل مبادئ حوكمة الشركات"، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن وجود نظام رقابة داخلية فعال في الشركة يؤدي إلى التقليل من فرص ممارسة المحاسبة الإبداعية.

دراسة (البطراني، 2023)، بعنوان: "قياس درجة ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي المصري" وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تمارس إدارة الأرباح وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي الرقابي.

دراسة (العدي وصقور، 2014)، بعنوان: "أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية والمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح، حيث إنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً أدى ذلك إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Sun & Chen, 2024)، بعنوان: "إدارة الأرباح والمسؤولية الاجتماعية من الصين"، وتوصلت الدراسة إلى أن الأنظمة الرقابية القوية تقلل من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة (Gadelha et al., 2023)، بعنوان: "الرقابة الداخلية وفقا لإطار (COSO) على السلطة، التنفيذية في البرازيل"، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الدقيقة للموارد العمومية أمر ضروري، بهدف الحد من المخالفات والانحرافات الاحتيالية.

دراسة (Ghanem & Ghina, 2023)، بعنوان: "تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على الحد من الاحتيال"، وخلصت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية الموثقة تحد من ممارسات الشركات في إدارة الأرباح، وتقلل التعرض للاحتيال.

دراسة (Thiha, 2023)، بعنوان: "تأثير نظام الرقابة الداخلية على الأداء التشغيلي"، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن لنظام الرقابة الداخلية بمكوناته الخمسة أن يحد من عمليات الاحتيال.

دراسة (Mawardi & Toda, 2023)، بعنوان: "تحليل تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الجيدة ونظام الرقابة الداخلية في منع الاحتيال المحتمل"، وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام الدائم بالقواعد واللوائح المعمول بها وتطبيق ثقافة مؤسسية جيدة يمكن أن يقلل من احتمالات الاحتيال.

دراسة (Wardani & Nuraini, 2023)، في إندونيسيا بعنوان: "تأثير فاعلية الرقابة الداخلية والقواعد المحاسبية على الاحتيال المحاسبي"، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما زادت فاعلية الرقابة الإدارية والامتثال للوائح المحاسبية انخفض مستوى الاحتيال المحاسبي والعكس صحيح.

دراسة (Zulfikar at el., 2021)، بعنوان: "سوابق الإفصاح عن الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح"، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الرقابة الداخلية يؤثر في تقليل الممارسة السلبية لإدارة الأرباح.

دراسة (Cavaliere et al., 2021)، بعنوان: "تأثير ممارسات الرقابة الداخلية على الحد من الاحتيال في الشركات"، وتوصلت الدارسة إلى أنه كلما ارتفع تطبيق إطار (COSO)، ارتفع معدل النجاح المالي.

دراسة (Riitho & Wanjala, 2020)، بعنوان: "تنفيذ الرقابة الداخلية والتخفيف من الاحتيال بين جمعيات الادخار والائتمان التعاونية (Saccos) في كينيا"، وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع متغيرات نظام الرقابة الداخلية تؤثر بشكل كبير على الحد من الاحتيال بين جمعيات الادخار في كينيا.

دراسة (Nugraha & Bayunitri, 2020)، بعنوان: "تأثير الرقابة الداخلية على منع الاحتيال في بنك (BRI)"، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية لها تأثير كبير على منع الاحتيال حيث إن نظام الرقابة الداخلي له دور كبير وإيجابي في منع الاحتيال.

دراسة (Aytaç & Çabuk, 2020)، تناولت الدراسة أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO)، وتوصلت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية القوية يمكن أن تحد من الاحتيال أو الأخطاء.

من العرض السابق يلاحظ أن نتائج الدراسات السابقة كانت إيجابية، وأن هناك أثراً لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتم تناول متغيرات فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على النحو الآتي: نظام الرقابة الداخلية يتكون من خمس مكونات رئيسة، هي: (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمتابعة والتقييم)، وذلك وفقاً لدراسات كلٍ من: (Aytaç & Çabuk, 2020, 36; Cavaliere et al., 2021, 12922; COSO, 2013; Otoo et al., 2023, 138; Thabit et al., 2017, 47; Thiha, 2023, 8؛ هزازي، 2021، 52). وفيما يلي توضيح لتلك المتغيرات:

أثر متغير بيئة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

تُعَدُّ بيئة الرقابة أحد المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، حيث تُشكِّل الأساس الذي تُبنى عليه بقية المكونات؛ وهي تعكس مستوى وعي الموظفين والإدارة في تحقيق أهداف المنشأة مع الالتزام بالنزاهة، والقيم الأخلاقية، والكفاءة، والمساءلة، والهيكل التنظيمي (COSO, 2013; Thabit et al., 2017, 47). وتعرف بأنها: مجموعة من المعايير، والعمليات، والهياكل التي تُحدد كيفية عمل الإدارة لتحقيق الأهداف (KPMG, 2013, 3; Gadelha, et al., 2023, 34).

وتوضح الدراسات أن بيئة الرقابة توضح تفاني الإدارة في ممارسات الأعمال الأخلاقية التي تعزز سلوك الموظف، والأداء. فقد استنتجت دراسة Cavaliere et al. (2021، 12925) أن بيئة الرقابة لها تأثير كبير على النتائج المالية للشركة ككل، حيث تزداد الأرباح المُحققة في مكان العمل عندما يكون تنظيم المنشأة أفضل ويمثل أداءً أعلى. وتوصل كلٌ من Mawardi وToda (2023، 116) إلى أن الالتزام بالقواعد واللوائح المعمول بها وتطبيق ثقافة مؤسسية جيدة يمكن أن يقلل من احتمالات الاحتيال.

وبناءً على ما سبق من نتائج الدراسات السابقة يتضح أن وجود بيئة رقابة قوية وفعالة له أثر إيجابي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛ إذ يترجم الوعي الرقابي لدى الموظفين إلى سلوكيات إدارية نزيهة، خالية من ممارسات إدارة الأرباح.

أثر متغير تقييم المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

يُعرف تقييم المخاطر بأنه: عملية تحديد وتقييم المخاطر المختلفة التي قد تواجهها المنشأة، بحيث يتم ترتيب هذه المخاطر وفقاً لأهميتها، وقياسها كمياً لتوجيه نشاط المنشأة نحو تحقيق الأهداف، وإدارة المخاطر بشكل فعّال (Edwin et al., 2020, 63; Salawu et al., 2024, 4). وينبغي تقييم المخاطر وإدارتها من خلال بذل جهود على مستوى المنشأة لتحديد وتقييم ومراقبة الأحداث التي تهدد إنجاز الأهداف، وبالنسبة لكل خطر يتم تحديده، ينبغي للإدارة أن تقرر ما إذا كانت ستقبل الخطر، أو تقلله إلى مستوى مقبول، أو تتجنبه (KPMG, 2013, 4; Thabit et al., 2017, 46). وقد توصلت دراسة Rashid (2023، 43) إلى أنه يجب إنشاء عملية تقييم للمخاطر، بما يمكن من تقييم خطر الاحتيال.

وتقوم المنشأة بتحديد المخاطر أو الفرص المحتملة، وتقييم تأثيرها، ثم تطوير استراتيجيات استجابة فعّالة وفقاً للاحتياجات، مع مراقبة التقدم بانتظام عبر آليات الإبلاغ، مثل نظم المعلومات، ويمكن للمؤسسة اتخاذ تدابير مختلفة للتعامل مع المخاطر، مثل نقل المخاطر عن طريق التأمين، أو تجنبها، أو قبولها في حال كانت ضمن مستوى تحمل المخاطر المقبول (Thiha, 2023, 9).

توصلت دراسة Paino et al. (2023، 1571) إلى أن تقييم المخاطر له علاقة إيجابية قوية بمنع الاحتيال في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا. بينما أشارت دراسة سعيدي (2024، 154) إلى أن التطور التكنولوجي يتطلب تحديث أنظمة الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر الجديدة، ومواكبة التطورات من خلال المراقبة المستمرة، يمكن أن يقلل الممارسات الخاطئة بما فيها المحاسبة الإبداعية. وتوصل كلٌ من Apriana و Lestari (2024، 689) إلى أن نظام الرقابة الداخلية يعمل كعنصر تحكم للكشف عن الأفعال المشبوهة ومنعها، وبالتالي تقليل احتمالية الاحتيال.

وعليه فإن وجود عملية تقييم مستمرة للمخاطر يسهم في الكشف المبكر عن الفرص المحتملة للتلاعب بالأرباح، ويؤدي إلى الحد من هذه الممارسات من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بها.

ومما سبق من نتائج الدراسات السابقة يتضح أن تقييم المخاطر كجزء من نظام الرقابة الداخلية يؤثر بشكل كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أثر متغير الأنشطة الرقابية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

تشير الأنشطة الرقابية إلى السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لضبط وتنظيم العمليات داخل المنشأة بهدف تقليل المخاطر وضمان تحقيق أهداف المنشأة بكفاءة وفعالية، وتشمل هذه الأنشطة سلسلة من التدابير التي تضمن الامتثال للتوجيهات والسياسات الداخلية، مما يسهم في تنظيم عملية إعداد التقارير المالية، وتعزيز الضوابط الإدارية بحيث يتم الحصول على أعلى فائدة بأقل تكلفة (KPMG, 2013; Salawu et al., 2024, 4). كما يتم تطوير أنظمة أمنية ورقابية تُمكن المنشأة من الاستجابة بفعالية للمخاطر، ويؤكد ذلك ضرورة امتلاك نظام رقابة محكم يساعد على متابعة الأهداف والسياسات وتنفيذها بفاعلية، وتحدث أنشطة الرقابة في جميع أنحاء المنشأة، وعلى كافة المستويات في جميع الوظائف، وهي تشمل مجموعة من الأنشطة المتنوعة مثل الموافقات، والتراخيص، وعمليات التحقق والتسويات، ومراجعات الأداء التشغيلي، وأمن الأصول والفصل بين الواجبات (Gadelha et al., 2023,38; Mangasih et al., 2020, 63). وأثبتت دراسات متعددة تأثير الأنشطة الرقابية على تقليل ممارسات إدارة الأرباح، فقد توصلت دراسة Ghanem و Awad (2023، 71) إلى وجود علاقة لأنشطة الرقابة في منع الاحتيال. وأكدت دراسة سعد (2020، 394) وجود صلة وثيقة بين الأنشطة الرقابية وتحسين الأداء المالي للمنشأة، إذ لا يتحقق هذا التحسن إلا بتوفير معلومات دقيقة وموثوقة وخالية من التلاعب.

وبالإضافة إلى ذلك، توصلت دراسات أخرى، مثل دراسة Paino et al. (2023، 1576) إلى أن هناك أثر للأنشطة الرقابية في الحد من الاحتيال وأن أنشطة الرقابة تشمل الإجراءات والسياسات التي يتم تطبيقها لضمان تنفيذ السياسات الداخلية والتحكم في العمليات المالية. وتشمل هذه الأنشطة ممارسات مثل المراجعة الداخلية، والتفتيش المستمر، والإجراءات الإدارية التي تُوجه نحو تجنب التلاعب، واكتشاف الأخطاء وتصحيحها (KPMG, 2013, 5).

بناءً على ما سبق يتضح أن "أنشطة الرقابة الداخلية" لها أثر فعّال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أثر متغير المعلومات والاتصالات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

تُعرف المعلومات والاتصالات بأنها: "تبادل المعلومات المفيدة بين الأفراد والمنظمات لدعم القرارات وتنسيق الأنشطة، بحيث يضمن توصيل المعلومات في إطار زمني يساعدهم على القيام بمسؤولياتهم مع ضرورة التواصل مع الأطراف الخارجية" (Thabit, 2017, 48). إن تحقيق فعالية المعلومات والاتصالات يتطلب خلق بيئة مريحة تشجع الموظفين على التحدث بحرية ومشاركة آرائهم، مما يعزز

النزاهة والشفافية، بحيث تتمكن الشركات من حماية أصولها وسمعتها وضمان استدامتها على المدى الطويل من خلال تعزيز وتقييم نظام الرقابة الداخلي بشكل مستمر؛ وقد بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المعلومات والاتصال والحد من(الاحتيال) ممارسات إدارة الأرباح (Ghanem & Awad, 2023, 71). وتوصلت دراسة Cavaliere et al. (2021، 12929) إلى أنهُ كلما زادت المعلومات والتواصل في مكان العمل، زادت قوة النتائج المالية والدخل، وزادت إدارة المعلومات والتواصل. وأشارت دراسة Paino et al. (2023، 1580) إلى أن المعلومات والاتصالات، إلى جانب المراجعة الداخلية، لها تأثير معتدل في منع الاحتيال ضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أشارت إلى أن البيانات تشير إلى ضرورة توفر بيانات دقيقة وفورية وواضحة وذات صلة مع توفر قنوات للاتصال للإبلاغ عن الممارسات المشتبه بها. وتوصلت دراسة القصاب (2019، 113) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين والمعلومات والاتصالات والمتابعة والتقييم في تحسين جودة التقارير المالية.

ويركز هذه المتغيّر على ضمان تدفق المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب إلى جميع مستويات المنشأة. حيث إنه عند توفر معلومات دقيقة وشفافة، يصبح من الصعب على الإدارة التلاعب بالأرباح، أو تغيير البيانات المالية بشكل موجه، كما أن التواصل الجيد بين المراجعين الداخليين والخارجيين يقلل من فرص التلاعب.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن متغير "المعلومات والاتصالات في نظام الرقابة الداخلية" له أثر فعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أثر متغير المتابعة والتقييم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

تعرف المتابعة والتقييم بأنها: "الأنشطة المتعلقة بتقييم ومتابعة جودة الضوابط الداخلية بشكل مستمر أو دوري من قبل الإدارة" (Agung, 2015, 728). وتُمثل المتابعة والتقييم جزءاً أساسياً من نظام الرقابة الداخلية، إذ تعد الإدارة مسؤولة عن متابعة هذا النظام، وتقييم جودة أدائه بشكل مستمر (COSO, 2013).

وتشمل المتابعة عنصرين أساسيين هما: اختبار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم، المستمرة أو التقييم المنفصل لمكونات الرقابة الداخلية، وتقييم العيوب والقصور، وإبلاغ المسؤولين عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة (COSO, 2013). ويُعد التقييم المستمر لفعالية نظام الرقابة الداخلية عنصراً محورياً لضمان جودته. وتشير العديد من الدراسات إلى الأثر الإيجابي للمتابعة على الأداء العام للشركة، وعلى تقليل الأخطاء والتلاعب.. كما أوضحت دراسة كفوس (2022، 214) أن المتابعة لها تأثير إيجابي في تحسين الأداء، وتقليل ممارسات إدارة الأرباح. وتوصلت دراسة Gadelha et al. (2023، 37) أن المراقبة الدقيقة للموارد العمومية أمر ضروري، يهدف إلى الحد من المخالفات والانحرافات والاحتيال. وتوصلت دراسة Cavaliere et al. (2021، 12929) إلى أن المراقبة تؤثر إيجابًا على مبيعات الشركة ونتائجها المالية، فإذا راقب كبار المديرين إجراءات مكان العمل باستمرار، سينخفض خطر المشاكل وستحقق أهداف مالية أعلى.

ويشمل هذا المتغير متابعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستمر، وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرسومة. كما يمكن أن تساهم المراجعة المستمرة في الكشف عن الممارسات غير السليمة، وتساعد على تحسين النظام الداخلي باستمرار، ومع وجود متابعة مستمرة، تصبح الإدارة أكثر مسؤولية تجاه القرارات المالية، مما يقلل من فرصة التلاعب بالأرباح لتحقيق أغراض غير مشروعة. وبناءً على ما سبق يتضح أن المتغير "المتابعة والتقييم لنظام الرقابة الداخلية" له أثر فعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

النظريات المفسرة للدراسة:

أولاً: نظرية الوكالة:

تعدّ نظرية الوكالة (Agency Theory)، التي قدمها كلٌ من Jensen وMeckling في عام 1976م، إحدى النظريات المحورية في فهم العلاقة بين الموكلين (المالكين) والوكلاء (المديرين) داخل الشركات. ووفقًا لهذه النظرية يتعاقد الموكلون مع الوكلاء لإدارة أصولهم وأعمالهم، مما يخلق بيئة تفاعلية تتسم بتضارب المصالح واختلال المعلومات. وتعد الوكالة عقداً يتم تشكيله بدقة لمواءمة مصالح الموكل والوكيل في حالة اختلاف المصالح المراد تحقيقها حيث تنشأ الطبيعة الانتهازية نتيجة التطور الكبير في المبيعات حيث تؤدي المرونة في اختيار السياسات المحاسبية إلى ممارسات إدارة الأرباح (Wicaksono et al., 2024, 53). وجوهر هذه النظرية يكمن في تضارب المصالح، حيث تتعلق بالعلاقة التعاقدية بين الموكل والوكيل ويتحدد أداء الشركة من خلال الجهد والتأثير البيئي، حيث يسلم الموكلون الأعمال للوكلاء ونتيجة للسعي للحصول على المصالح الخاصة تنشأ اختلافات تتعلق بالتفضيلات، والثقة، والمعلومات (Apriana & Lestari, 2024, 961; Odeh & Hamdan, 2024, 1548).

وفي ذلك يسعى كل طرف لتحقيق أقصى مكاسب شخصية؛ فالملاك يهدفون إلى تعظيم العوائد من خلال زيادة أرباح الشركة، ورفع قيمة أسهمها، بينما قد يسعى المديرون لتحقيق مكاسب شخصية تتضمن زيادة رواتبهم، أو تحسين وضعهم المهني، ويزداد تعقيد هذه الديناميكية بسبب اختلال توازن المعلومات، حيث يمتلك المديرون ميزة الحصول على معلومات أكثر دقة حول أداء الشركة، مما يمنحهم القدرة على اتخاذ قرارات قد لا تكون دائمًا في مصلحة المالكين (Dalimunthe et al., 2024, 4). وهذا الاختلال في المعلومات يؤدي إلى تكاليف الوكالة، وهي التكاليف التي يتحملها الملاك لمراقبة تصرفات المديرين، وضمان توافق سياسات الإدارة مع مصالحهم. ومن أبرز الأمثلة على تكاليف الوكالة هي ممارسات إدارة الأرباح، حيث قد يقوم المديرون بتعديل التقارير المالية للشركة لتحسين مظهر الأداء المالي، حتى وإن كان ذلك على حساب الشفافية والمصداقية (Wicaksono et al., 2024, 52).

وتعد الرقابة الداخلية إحدى الأدوات الأساسية للحد من هذه التحديات؛ كونها تساهم في تقليل فرص إدارة الأرباح وتضارب المصالح، من خلال توفير بيئة تضمن الشفافية وتحسين جودة المعلومات المتاحة للمالكين (كفوس، 2023، 9). ومن خلال هذه المنظومة الرقابية، يمكن الحد من الفجوة بين الملاك والمديرين، وتقليل تكاليف الوكالة التي تنشأ بسبب الحاجة إلى مراقبة أداء المديرين وإدارة مصالحهم بشكل يتماشى مع مصالح المالكين، أيضاً تضارب المصالح واختلال المعلومات يمكن معالجتهما بشكل فعال عبر تطبيق أنظمة رقابية قوية وفعالة، ويشير إطار الوكالة إلى أن آليات للمراقبة الداخلية يمكن أن تساعد في ضمان قيام المديرين بتنفيذ السياسات التي تعمل على تعظيم ثروة المساهمين.

ثانياً: نظرية أصحاب المصالح:

تسلط نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)، التي أسسها بيرل ومينز، وحتى آدم سميث، وقام بتطويرها حديثاً فريمان في عام (Freeman, 1984)، الضوء على أهمية توازن مصالح جميع الأطراف المعنية في الشركات لضمان النجاح المستدام، وأكد فريمان أن نجاح الشركات على المدى الطويل لا يعتمد فقط على زيادة قيمة الأسهم، بل على قدرة الشركة في خلق قيمة متساوية لجميع أصحاب المصلحة. حيث يُعرف أصحاب المصالح بأنهم أي مجموعة، أو فرد يمكن أن يتأثر أو يؤثر في تحقيق أهداف الشركة، وهذه النظرية تضع إطارًا استراتيجيًا للتعامل مع التغيرات البيئية السريعة التي تواجه منظمات الأعمال، وتعترف بوجود فئات معينة من أصحاب المصالح تُمثل أهمية قصوى لاستمرارية ونجاح الشركة، مثل الملاك، والموظفين، والعملاء، والموردين، والمجتمع المحلي (Baumfield, 2016,3-4).

إن الهدف الحقيقي للشركة هو تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، أي أولئك الذين يتأثرون بالقرارات التي تتخذها الشركة (Mahrani & Soewarno, 2018, 43). وفي هذا السياق، تؤكد الدراسة على أهمية تطبيق نظرية أصحاب المصالح من خلال تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية التي تساهم في بناء الثقة وحماية مصالح جميع الأطراف، بما في ذلك الموظفين، والعملاء، والمجتمع. وتؤكد النظرية على أن المديرين المستقلين، والمراجعين الخارجيين الذين يتمتعون بسمعة جيدة يمثلون أداة فاعلية في حماية حقوق أصحاب المصالح من أي تلاعبات، أو عمليات احتيال (Mahrani & Soewarno, 2018). وبذلك تؤكد نظرية أصحاب المصالح على ضرورة التوازن بين المصالح المختلفة للشركات والمجتمعات المحيطة بها من خلال اعتماد ممارسات تجارية أخلاقية وشفافة، والاعتماد على أنظمة رقابة داخلية فعالة، يمكن للشركات تعزيز الثقة وتحقيق النجاح المستدام في بيئة الأعمال المعاصرة؛ إن الإشراف من قبل أصحاب المصلحة يخفف من التلاعب، ويفتح المجال أمام العملاء وأصحاب المصلحة للمشاركة لإجراء الإشراف لضمان تنفيذ كل وظيفة ومهمة بشكل صحيح للحد من الاحتيال.

ثالثاً: نظرية الإشارة:

نظرية الإشارة تم تطويرها بواسطة مايكل سبنس (Michael Spence) في عام 1973م، وتشير هذه النظرية إلى أنه في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات، تستخدم الشركات المعلومات المالية الجيدة لإرسال إشارات إلى السوق عن أدائها الجيد. ويعد المديرون المحور الأساسي لهذه النظرية؛ بكونهم المطلعين والمراقبين لأنشطة الشركة، ولديهم معلومات أكثر من المساهمين، وهذا يؤدي إلى عدم تناسق المعلومات. حيث يوفر عدم التماثل في المعلومات للمديرين فرصة للتلاعب بالأرقام المحاسبية لمصلحتهم الشخصية (Dalimunthe et al., 2024, 5). إذ يشارك المديرون في إدارة الأرباح لتجنب أي تداعيات سلبية لعدم تناسق المعلومات. وهم يحاولون الإشارة إلى قدراتهم وسماتهم الخفية من خلال الإبلاغ عن الأداء التشغيلي والمالي المفضل للشركات. ويفعل المديرون ذلك لتحقيق رد فعل إيجابي في السوق في شكل سعر أعلى للسهم، والذي بدوره يؤثر بشكل إيجابي على عائد سوق الأسهم (Bansal et al., 2021, 269).

ويمكن أن تحدث إدارة الأرباح نتيجة لعدم تناسق المعلومات بين الإدارة (الوكيل) والمالك (الموكل)، حيث يعطي المدير إشارة عن حالة الشركة إلى المالك ولكنه لا ينقل المعلومات وفقاً للحالة الفعلية، وفي هذه الظروف هناك حاجة إلى آلية مراقبة تعمل على التوافق بين مصالح الأطراف المختلفة وإحدى هذه الآليات هي نظام الرقابة الداخلية القوية، حيث سيوفر النظام الجيد حماية فعالة للمساهمين لاسترداد استثماراتهم بشكل معقول ومناسب وفعال، ويضمن أن تعمل الادارة لصالح الشركة (Mahrani & Soewarno, 2018, 42). ويمكن مشاركة المعلومات الخاصة حول الأرباح الحالية والمستقبلية لتقليل عدم تناسق المعلومات بين المطلعين وأصحاب المصلحة (Abu Afifa, Saleh & Al-shoura, 2021).

وتبرز نظرية الإشارة الدور الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية بمتغيراته الفرعية (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونظم المعلومات والاتصال، المتابعة والتقييم) كآلية لتعزيز مصداقية المعلومات المالية، مما يعد إشارة إيجابية تقلل من فجوة المعلومات، وتطمئن الأطراف ذات العلاقة بأن القوائم المالية خالية من التحريفات المتعمدة أو التلاعب.

رابعاً: نظرية المعلومات:

تُعد نظرية المعلومات (Information Theory) من النظريات الجوهرية التي تُفسر طبيعة العلاقة بين الأطراف المختلفة داخل الوحدات الاقتصادية، خاصة في ظل التفاوت في مستوى المعلومات المتاحة بين الإدارة وأصحاب المصالح. وقد وضع أسس هذه النظرية العالم "كلود شانون" في عام 1948، حيث ركّز على كيفية نقل البيانات، ومعالجتها، وتمثيلها، وتفسيرها، وقياس كفاءتها (Shannon, 1948).

وفي السياق المحاسبي، تُبرز نظرية المعلومات الدور الحيوي الذي تلعبه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث يرى (Schipper, 1989) أن المعلومات تُشكّل محورًا رئيسًا في فهم ظاهرة إدارة الأرباح، إذ تُمكّن المستخدمين من تقييم جودة البيانات المالية وكشف التناقضات والتلاعبات المحتملة.

وتفترض النظرية أن عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح الخارجيين يؤدي إلى سلوكيات إدارية تهدف لتحقيق مصالح ذاتية، من خلال استخدام التقديرات المحاسبية بشكل متحيّز، والإفصاح الانتقائي عن المعلومات (Dalimunthe et al., 2024, 5). حيث يستغل المديرون مركزهم للوصول إلى معلومات داخلية غير متاحة لأصحاب المصالح، مما يسمح لهم بإخفاء معلومات جوهرية أو تقديمها بطريقة مضللة، وهو ما يؤثر على كفاءة القرارات الاقتصادية للمستثمرين (Sun & Chen, 2024, 4).

وقد بيّنت العديد من الدراسات أن إدارة الأرباح تؤثر سلبًا على مصداقية القوائم المالية، وتُفقدها خصائص الجودة والموضوعية، وتُضلل مستخدميها (العازمي، 2022، 1575). بينما أوضح (Dalimunthe et al., 2024, 2) أن التقارير المالية تُعد الوسيلة الأساسية لتوصيل الأداء المالي للمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين. ومن هذا المنطلق، تظهر أهمية أنظمة الرقابة الداخلية، وبوجه خاص نظم المعلومات والاتصالات، في تقليل الفجوة المعلوماتية، وتحسين كفاءة تدفق المعلومات داخل المنشأة وخارجها، وتدعيم موثوقيتها (Tulshi & Bhusa, 2023, 59). إذ تسهم الأنظمة الفعالة في ضبط السلوك الإداري، وتحسين جودة الإفصاح المالي، والحد من ممارسات إدارة الأرباح (الاحتيال) (Nadhira, 2022, 56). كما أوضح (Ren & Yao, 2024, 2) أن معالجة عدم تماثل المعلومات يُعد أمرًا بالغ الأهمية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إشراف المالكين على تصرفات الإدارة، وتعزيز الشفافية في نقل البيانات المحاسبية، مما يحد من السلطة التقديرية للإدارة في معالجة المعلومات المالية.

وبناءً عليه، تكتسب نظرية المعلومات أهمية بالغة في تفسير العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث تؤكد النظرية أن تحسين تدفق المعلومات، وتقليل الفجوة المعلوماتية، من شأنه أن يُضعف قدرة الإدارة على التلاعب بالأرباح، ويُعزز الثقة في الإفصاح المالي، وهو ما يشير إلى الدور الحاسم لنظم الرقابة الداخلية كوسيط فعال بين الأطراف المختلفة في بيئة الأعمال.

منهج الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تحديد أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية باستخدام المنهج التحليلي الاستدلالي لغرض اختبار الفرضيات.

معادلات الدراسة:

هي تعبير رياضي يوضح العلاقة بين متغيرين، حيث إن الهدف الأساسي من النموذج المعرفي هو توضيح أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح المشار إليه من خلال تعبير رياضي يدل على أن المتغير التابع (EM) ممارسات إدارة الأرباح، هو عبارة عن دالة (f) في المتغيرات المستقلة الفرعية لنظام الرقابة الداخلية (CI) والمتمثلة في: (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر،

أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة والتقييم)، ويمكن صياغة التعبير الرياضي في الدالة الآتية:

EM = f (CI) .....(1)

ويعد الأسلوب الإحصائي الأنسب لتحديد درجة التأثر بين المتغيرات هو تحليل الانحدار المتعدد؛ كونه يستند على افتراض أساسي، وهو وجود أثر خطي بين متغير تابع (EM) وعدد من المتغيرات المستقلة (CI, CE, RA, CA, IC, & M)، وحد معين للخطأ المسموح به (E). فقد تم تطوير نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة بحيث يصبح نموذجاً للدراسة وفقاً للمعادلة الآتية:

EM=a+B1(CE)+B2(RA)+B3(CA)+B4(IC)+B5(M)+E..... (2)

حيث إن:

EM	إدارة الأرباح (Earnings Management).
A	قيمة ثابتة (intercept).
CE	بيئة الرقابة (Control Environment).
RA	تقييم المخاطر (Risk Assessment).
CA	أنشطة الرقابة (Control Activities).
IC	المعلومات والاتصالات (Information and Communication).
M	المتابعة والتقييم (Monitoring)
E	مقدار الخطأ المسموح به (error term)؛ المتغيرات العشوائية التي تؤثر على المتغير التابع.

مصادر جمع بيانات الدراسة:

أولاً: المصادر الثانوية:

اتجهت الدراسة في معالجة الإطار النظري إلى مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

ثانياً: المصادر الأولية:

وقد تم معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة والتي تم تصميمها وفقاً للدراسات السابقة، ووفقا لإطار كوسو والمعايير الدولية، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي.

وقد تم توزيع الاستبانة بشكل شخصي والكتروني، على العينات المستهدفة في الشركات المساهمة اليمنية، وتم جمع البيانات من أجل معالجتها وتحليلها؛ لذا فقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور، وهي كالآتي:

المحور الأول: ويتضمن البيانات الديمغرافية، **والمحور الثاني:** ويتضمن البيانات الخاصة بممارسات إدارة الأرباح، **والمحور الثالث:** ويتضمن فاعلية نظام الرقابة الداخلية. والجدول (1) يوضح توزيع فقرات الاستبانة على المحاور الرئيسية والفرعية.

الجدول (1): توزيع فقرات الاستبانة على محاورها الرئيسية والفرعية

م	المحور الرئيسي	عدد فقراته	المحاور الفرعية	عدد فقراته
1	المتغيرات الديمغرافية	6		
2	المتغير التابع: ممارسات إدارة الأرباح	22	1. ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية	13
			2. إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي.	9
3	المتغير المستقل: فاعلية نظام الرقابة الداخلية	46	1. بيئة الرقابة	12
			2. تقييم المخاطر	11
			3. الأنشطة الرقابية	10
			4. المعلومات والاتصال	6
			5. المتابعة والتقييم	7

مجتمع الدراسة وعينتها:

أولاً: مجتمع الدراسة:

مجتمع هذه الدراسة الذي تكون من شركات المساهمة العاملة في الجمهورية اليمنية البالغ عددها (216) شركة مساهمة بحسب تقرير وزارة الصناعة الصادر بتاريخ 2024/07/25م.

ثانياً: عينة الدراسة:

ونظرًا للظروف الحالية التي تمر بها بيئة الأعمال في اليمن، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية والأمنية، إضافةً إلى التحديات اللوجستية، التي تعيق الوصول إلى الشركات في مختلف المحافظات، فقد تم اعتماد العينة العشوائية لاستهداف الشركات المساهمة التي يمكن الوصول إليها داخل أمانة العاصمة، وقد تم تحديد حجم العينة بناءً على الآتي: التمثيل الواقعي للمجتمع المستهدف: نظرًا لأن أمانة العاصمة تُعد المركز الرئيسي للأعمال وتضم عددًا كبيرًا من الشركات المساهمة، فإن اختيار (48) شركة منها يعكس بيئة الأعمال الفعلية في اليمن؛ وإمكانية الوصول والقدرة على جمع البيانات؛ ولذلك تم اختيار الشركات التي يمكن التواصل معها ميدانيًا، لضمان دقة البيانات وجودة الاستجابات.

وحدة التحليل:

بحسب عنوان الدراسة والتساؤلات والنموذج المعرفي والفرضيات، تتمثل وحدة التحليل في هذه الدراسة في (الكيان المتمثل في إدارة الشركات المساهمة)، حيث يتم تحليل فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتأثيره على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في هذه الشركات. ولتحقيق ذلك، تم استهداف الفئات المعنية داخل كل شركة، بما في ذلك أعضاء الإدارة العليا، والمراجعين الداخليين أو لجان المراجعة، والمراجعون الخارجيون؛ باعتبارهم الجهات الأكثر دراية وتفاعلًا مع أنظمة الرقابة الداخلية وآليات إدارة الأرباح. وبذلك، فإن البيانات التي تم جمعها تعكس تصورات واستجابات هذه الفئات، مما يتيح تحليلاً عميقًا وشاملاً للظاهرة المدروسة على مستوى الشركات المدرجة

ضمن العينة المختارة.

قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات الدراسة إحصائيا باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (1–5) (موافق بشدة موافق إلى حد ما غير موافق غير موافق بشدة) حيث إن (5) هو موافق بشدة، وبالتالي فالالتزام بالمبدأ مرتفع جدا، وغير موافق بشدة تعكس الدرجة (1) وتعني أن الالتزام بالمبدأ ضعيف جداً.

نسبة الاستجابة:

لغرض جمع المعلومات تم توزيع (265) استبانة بشكل مباشر على مدراء الإدارات العليا والعاملين في إدارة المراجعة الداخلية، والمراجعين الخارجيين في شركات المساهمة العاملة في الجمهورية اليمنية في العاصمة صنعاء، وبعد التجميع فُقدت (22) استبانة حيث تم استعادة (243) استبانة ووُجد بعد فحصها بأن (10) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي بسبب عدم اكتمال الإجابات، وبالتالي فإن معدل الاستجابة كان بنسبة (91.70%) وهي نسبة مرتفعة، تُناسب الغرض من اختبار فرضية الدراسة.

اختبار صدق وثبات الدراسة (جودة المقياس): تعتبر الاستبانة هي أداة المقياس لهذه الدراسة، ويمكن التعبير عن جودة مقياس (الاستبانة) من خلال صدق الأداة ودرجة الثبات، وسيتم التحقق من ذلك على النحو الآتي:

اولاً: الصدق وتم التحقق من صدق البناء من خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون بين كل بعد والقيمة الكلية للمجال، وتم حساب الصدق البنائي كما في الجدول (2) الآتي:

الجدول (2): نتائج معامل الارتباط بين كل بعد والمتغير الذي ينتمي إليه

المتغير	البعد	درجة الارتباط	مستوى الدلالة
ممارسات إدارة الأرباح	إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية	.935**	0.000
	إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي	.959**	0.000
فاعلية نظام الرقابة الداخلية	بيئة الرقابة	.897**	0.000
	تقييم المخاطر	.919**	0.000
	الأنشطة الرقابية	.946**	0.000
	المعلومات والاتصال	.913**	0.000
	المتابعة والتقييم	.919**	0.000

(**) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (p.≤ 0.01)

يتضح من الجدول (2) أنَّ جميع الأبعاد جاءت مرتبطة بمتغيراتها بدرجة ارتباط موجبة عالية وذات دلالة إحصائية تتراوح بين (0.897) و(0.959) بشكل عام، ما يشير إلى مؤشر قوي على صلاحيات المقياس، وعدم وجود أبعاد قد تضعف من المصداقية البنائية للمتغيرات.

ثانياً: الثبات: تم إجراء اختبار الثبات للتأكد من الاتساق الداخلي لكل متغيرات وأبعاد الدراسة، كما في الجدول (3)

الجدول (3): اختبار الثبات لأبعاد ومتغيرات الدراسة

المجال/ البعُد	عدد الفقرات	الفا كرو نباخ
إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية	13	0.890
إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق المحاسبي	9	0.927
المتغير التابع: إدارة الأرباح	**22**	**0.944**
بيئة الرقابة	12	0.938
تقييم المخاطر	11	0.943
الأنشطة الرقابية	10	0.939
المعلومات والاتصال	6	0.892
المتابعة والتقييم	7	0.936
المتغير المستقل: فاعلية نظام الرقابة الداخلية	**46**	**0.981**

يتضح من الجدول (3) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرو نباخ) لأبعاد ومتغيرات الدراسة تراوحت بين (0.890) و(0.943)، وهي بذلك قد تجاوزت الحد الأدنى (60%)، كما أنها تدل على أن أبعاد ومتغيرات الدراسة تتمتع بثبات عالٍ، فهي قيمة مقبولة وتقدم مستوى ثقة ملائماً لمتغيرات والدراسة وأبعادها. وبشكل عام فإن هذا يشير إلى أن المقياس المستخدم في الدراسة يتمتع بمستوى عال من الدقة والثبات؛ مما يعزز من موثوقية النتائج.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال الآتي.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

1- نتائج تحليل الانحدار البسيط:

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية؛ والتي تنص على أن: "**هناك أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية**" والجدول (6) يوضح نتيجة الاختبار للفرضية الرئيسية.

الجدول (4): تحليل الانحدار البسيط لفرضية الدراسة الرئيسية

النموذج	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	F. Test القوة التفسيرية	Sig. الأهمية النسبية	β حجم الأثر	Sig. الأهمية النسبية
1	.220a	0.049	11.785	*0.001	0.242	*0.001

* أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من الجدول (4) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، فقيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.049)، تشير إلى أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمتغيراتها فسرت ما نسبته (4.90%) من التغيرات التي تحدث من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، وهذه النتيجة تعني أن (95.10%) من التغيرات التي تحدث في ممارسات إدارة الأرباح تعود لعوامل أخرى لم يتم الإشارة إليها في النموذج، كما تفسر قيمة حجم الأثر **β** التي بلغت (0.242)، أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية ستؤدي إلى الزيادة بمقدار (24.20%) من مستوى ممارسات إدارة الأرباح، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (11.785) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) والذي يؤكد على أن النموذج صالح إحصائياً، كما أن معامل الارتباط (R) البالغة (0.220) تشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي ذات دلالة إحصائية بين (فاعلية نظام الرقابة الداخلية) و(ممارسات إدارة الأرباح) في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية.

2- نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

اختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الدراسة عن طريق تحليل الانحدار المتعدد وفيما يأتي نستعرض اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية، وذلك على النحو الآتي: **أولاً:** نستعرض ملخص نموذج الدراسة كما في الجدول (5):

الجدول (5): ملخص نموذج الدراسة Model Summary

النموذج	الارتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة R المعدلة Adjusted R Square	الخطأ المعياري المقدر	الدلالة Sig.
1	.455[a]	0.207	0.189	0.68518	*0.000

من نتائج الجدول (5) نلاحظ أن قيمة الارتباط الكلية (R) لجميع المتغيرات المستقلة والتي بلغت (0.455) التي تعني وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرات المستقلة (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المتابعة والتقييم) والمتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح)، بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.207)، في حين جاء معامل التحديد المصحح R^{-2} (0.189)؛ مما يعني بأن المتغيرات المستقلة التفسيرية، استطاعت أن تفسر (18.90%) من التغيرات الحاصلة في (ممارسات إدارة الأرباح) والباقي (81.10%) تعزى إلى عوامل أخرى،

ثانياً: تم استخدام تحليل التباين (ANOVA)؛ لتقييم الدلالة الإحصائية والقوى التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائيF، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6): نتيجة اختبار **ANOVA**

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط القيم المربعة	قيمة F	مستوى الدلالة
1	**الانحدار**	27.770	5	5.554	11.830	.000b
	البواقي	106.569	227	0.469		
	الإجمالي	134.339	232			

تتضمن نتائج الجدول (6) قيم تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، حيث يُلاحظ في الجدول المعنوية العالية لاختبار F (11.830)؛ مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية. ومستوى الدلالة الإحصائية عند قيمة أقل من (0.05).

ثالثاً: يوضح الجدول (7) التفاصيل حول أثر المتغيرات المستقلة (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المتابعة والتقييم) في المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح)، حيث إنه يتضمن المتغيرات الخمسة في التحليل.

الجدول (7): تفاصيل أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

النموذج	المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية بيتا Beta	قيمة T	مستوى الدلالة
		β	الخطأ المعياري			
1	الثابت	2.227	0.255		8.739	0.000
	بيئة الرقابة	−0.241	0.110	−0.243	−2.195	0.029
	تقييم المخاطر	0.620	0.123	0.627	5.028	0.000
	الأنشطة الرقابية	−0.509	0.156	−0.489	−3.255	0.001
	المعلومات والاتصال	0.633	0.127	0.612	4.991	0.000
	المتابعة والتقييم	−0.252	0.123	−0.255	−2.049	0.042

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى: يتضح من الجدول (7) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لفاعلية **بيئة الرقابة** في ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (−0.241)، وكانت قيمة T (−2.195) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05)، وهذا يشير إلى أن الزيادة في مستوى فاعلية **بيئة الرقابة** في شركات المساهمة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى نقص بمقدار (24.10%) من مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **نقبل** الفرضية الفرعية الأولى للدراسة، التي تنص على أنه: "**يوجد أثر لفاعلية بيئة الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية**"، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الرئيسية.

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثانية: يتضح من الجدول (7) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لفاعلية تقييم المخاطر وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (0.620)، وكانت قيمة T (5.028) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05)، وهذا يشير إلى أن الزيادة في مستوى فاعلية **تقييم المخاطر** في شركات المساهمة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة بمقدار (62.0%) من مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **لا نقبل** الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على أنه: "**يوجد أثر لفاعلية تقييم المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية**"، وتشير النتيجة إلى وجود علاقة دالة إحصائيًا لكن باتجاه غير متوقع.

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة: يتضح من الجدول (7) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية **لفاعلية أنشطة الرقابة** وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (−0.509)، وكانت قيمة T (−3.255) دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05)، وهذا يشير إلى أن الزيادة في مستوى فاعلية **الأنشطة الرقابية** في شركات

المساهمة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى نقص بمقدار (50.90%) من مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **نقبل** الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تنص على أنه: "**يوجد أثر لفاعلية أنشطة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية**".

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الرابعة: يتضح من الجدول (7) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لفاعلية المعلومات والاتصالات وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (0.633)، وكانت قيمة T (4.991) دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05)، وهذا يشير إلى أن الزيادة في مستوى فاعلية **المعلومات والاتصال** في شركات المساهمة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة بمقدار (63.30%) من مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **لا نقبل** الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تنص على أنه: "**يوجد أثر لفاعلية المعلومات والاتصالات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية**". إذ تشير النتيجة إلى وجود علاقة دالة إحصائيًا لكن باتجاه غير متوقع.

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الخامسة: يتضح من الجدول (7) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لفاعلية **المتابعة والتقييم** وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار β (0.252−)، وكانت قيمة T (2.049−) دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05)، وهذا يشير إلى أن الزيادة في مستوى المتغير **المتابعة والتقييم** في شركات المساهمة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى نقص بمقدار (25.20%) من مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي **نقبل** الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة التي تنص على أنه: "**يوجد أثر لفاعلية المتابعة والتقييم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية**".

مناقشة نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، وقد تم اختبار الفرضيات عن طريق استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد والبسيط لإثبات أو نفي تلك الفرضيات، وتتضمن الجداول (4،5،6،7) نتائج اختبار الفرضيات التي أظهرت وجود أثر لبعض المتغيرات المستقلة: (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المتابعة والتقييم) في المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح)، والجدول (8) يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول (8): نتائج فرضيات الدراسة

الرمز	نص الفرضية	النتيجة
H	هناك أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية	**مقبولة**
H_1	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية بيئة الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.	**مقبولة**
H_2	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية تقييم المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.	**غير مقبولة**

H_3	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية أنشطة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية	**مقبولة**
H_4	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية المعلومات والاتصالات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية	**غير مقبولة**
H_5	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية المتابعة والتقييم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية	**مقبولة**

أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر دال إحصائيًا لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية، ويتضح ذلك من خلال اختبار الانحدار البسيط والموضح في الجدول (4)، والذي يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (فاعلية نظام الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح)، تُشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات الدالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح، ما يعني أنه كلما زادت فاعلية نظام الرقابة الداخلية – وفقًا لتصورات أفراد العينة – زادت ممارسات إدارة الأرباح.

ونجدر الإشارة الى إن ظهور العلاقة الإيجابية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح لا يعني بالضرورة أن الرقابة الداخلية تُشجع على هذه الممارسات، بل قد يُفسّر هذا الاتجاه بعدة اعتبارات تتعلق بخصوصية البيئة اليمنية، من أبرزها:

- **ضعف تطبيق نظام الرقابة الداخلية على نحو فعلي وفعّال:** إذ قد تكون الرقابة المطبّقة شكلية وغير متكاملة، ولا تمارس دورًا حقيقيًا في كشف التلاعب أو منعه، وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الأثر المتوقع في الحد من إدارة الأرباح.
- **التناقض بين وجود النظام وتطبيقه:** حيث إن بعض الشركات قد تمتلك وثائق أو سياسات رقابية، لكنها لا تُنفذ فعليًا، بل تُستخدم لغرض الامتثال الظاهري أمام الجهات الرقابية أو المساهمين، ما يخلق فجوة بين "الفاعلية الشكلية" و"الفاعلية الحقيقية".
- **تأثير عوامل خارجية غير مدروسة:** مثل ضعف الرقابة الحكومية، وغياب المساءلة القانونية، وانخفاض مستوى الوعي المهني لدى بعض أعضاء الإدارة، مما يحد من تأثير الرقابة الداخلية في الحد من الممارسات المحاسبية غير النزيهة.
- **ضعف الحوكمة المؤسسية:** غياب مجالس إدارة مستقلة ولجان مراجعة فعالة قد يُضعف الرقابة على الإدارة، ويجعل من الممكن التلاعب بالبيانات المالية رغم وجود نظام رقابة داخلي على الورق.
- **البيئة الاقتصادية غير المستقرة:** قد تُدفع الإدارات إلى ممارسة إدارة الأرباح لتقديم صورة مالية مستقرة للمستثمرين والممولين، مما يضعف أثر الرقابة الداخلية.
- **الثغرات في التصميم أو التنفيذ:** بعض أنظمة الرقابة قد تكون مصممة بشكل لا يغطي كل النقاط الحرجة، أو أن هناك تساهلًا في تطبيق الإجراءات الرقابية، مما يتيح المجال لممارسات التلاعب.

وعند مقارنة نتيجة تحليل الانحدار البسيط مع نتائج تحليل الانحدار المتعدد، كما في الجدول (7) يتبين أن بعض المتغيرات الفرعية لنظام الرقابة الداخلية (مثل بيئة الرقابة، الأنشطة الرقابية، والمتابعة والتقييم) أظهرت تأثيرًا سالباً (أي تحد من إدارة الأرباح)؛ في حين أن مُتغيري (تقييم المخاطر والمعلومات والاتصال) أظهرا تأثيرًا موجبًا بمعني لا يحد. وهذا يعني أن نظام الرقابة الداخلية – رغم دلالته

الإحصائية كمجمل – يعاني من تفاوت في فاعلية مكوناته؛ حيث تؤثر بعض المتغيرات في تقليل الممارسات، في حين قد يسهم بعضها الآخر – بشكل غير مباشر – في تسهيلها أو عدم منعها، وهو ما يُفسر الاتجاه الموجب للعلاقة في النموذج البسيط.

بناءً على ما سبق، تُقبل الفرضية الرئيسية الأولى (H) من الناحية الإحصائية لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح.

هذه النتيجة، تتوافق مع نظرية الوكالة، ونظرية المعلومات، ونظرية الإشارة، ونظرية أصحاب المصالح، حيث تؤكد نظرية الوكالة أن وجود آليات رقابية قوية يقلل من تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين، ومن منظور نظرية الإشارة، فإن الشركات التي تمتلك أنظمة رقابة محكمة تبعث بإشارات إيجابية إلى المستثمرين حول التزامها بالحوكمة الرشيدة؛ مما يعزز الثقة في بياناتها المالية، علاوة على ذلك تؤكد نظرية المعلومات أن الرقابة الداخلية القوية تحسن جودة المعلومات المحاسبية؛ مما يقلل من فرص استغلال عدم تماثل المعلومات لممارسة إدارة الأرباح، وبناءً على ذلك فإن النتائج للدراسات السابقة والنظريات تعكس الدور المهم لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات، ومنها دراسة عكور (2024، 31) التي أكدت وجود أثر دال إحصائيًا لهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، ومع دراسة كلٍ من Ghanem و Awad (2023، 71) التي أثبتت وجود تأثير لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من الاحتيال، وتتفق مع نتائج دراسة العدي وصقور (2014، 387) التي أكدت على أن هناك علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة سعيدي (2024) التي أظهرت أن وجود نظام رقابة داخلية فعال في الشركة، ويؤدي إلى التقليل من فرص ممارسة المحاسبة الإبداعية، وتتفق مع ما توصلت دراسة Nadhira (2022، 53) التي أظهرت أن أنظمة الرقابة الداخلية تؤثر بشكل كبير على منع الاحتيال، إذ إنها تعمل كأداة كشفية وقائية تحد من الأنشطة غير القانونية. كما تتفق مع نتائج دراسة Rudi et al. (2023، 396) التي أثبتت أن الرقابة الداخلية لها تأثير في خفض مستوى إدارة الأرباح، وتتفق مع ما أوضحته دراسة Wardani و Nuraini (2023، 60) التي بينت أن زيادة فعالية الرقابة الداخلية تقلل من مستوى الاحتيال المحاسبي، كما أن ضعف الرقابة الداخلية يرتبط بزيادة احتمالات التلاعب المالي. وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة Gadelha et al. (2023) التي أظهرت أن الرقابة الفعالة على الموارد المالية تسهم في تقليل المخالفات المالية والحد من الاحتيال. وتوصلت دراسة كفوس (2021، 193) إلى أن هناك تأثيراً سلبياً لنظام الرقابة الداخلية على المحاسبة الإبداعية، وتوصلت دراسة Zulfikar et al. (2021، 396) إلى أن الكشف عن الرقابة الداخلية له تأثير سلبي وكبير على إدارة الأرباح.

وقد تم مناقشة تفاصيل أثر المتغيرات المستقلة (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المتابعة والتقييم) مع نتائج الدراسة في الفقرات الآتية:

1. مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

إن بيئة الرقابة تُعد أحد المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، حيث تُشكِّل الأساس الذي تُبنى عليه بقية المكونات، وهي تعكس مستوى وعي الموظفين والإدارة في تحقيق أهداف المنشأة مع الالتزام بالنزاهة، والقيم الأخلاقية، والكفاءة، والمساءلة، والهيكل التنظيمي (COSO, 2013; Thabit et al., 2017, 47)، وقد حاولت هذه الدراسة اختبار **أثر فاعلية بيئة الرقابة في الحد من إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية.**

أظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليل الانحدار المتعدد كما في الجدول (7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لفاعلية بيئة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

تتفق هذه النتيجة، مع ما أكدته العديد من النظريات، فمن منظور نظرية الوكالة، فإن وجود بيئة رقابة قوية يقلل من تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، حيث تحد أنظمة الرقابة الداخلية من فرص التلاعب المالي الذي قد يقوم به المديرون لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المساهمين. كما تدعم نظرية الإشارة هذه النتيجة، حيث إن الشركات ذات بيئة الرقابة الفعالة تعمل على إرسال إشارات إيجابية للمستثمرين وأصحاب المصلحة حول مصداقية وشفافية عملياتها المالية؛ مما يعزز من ثقة السوق بها ويقلل من فرص إدارة الأرباح، وبالإضافة إلى ذلك فإن نظرية أصحاب المصالح تؤكد على أن بيئة الرقابة الفعالة تحمي مصالح مختلف الأطراف، بما في ذلك: المستثمرين، والدائنين، والجهات التنظيمية، وذلك من خلال تقليل التلاعب المحاسبي وضمان نزاهة القوائم المالية، وبذلك يتضح أن بيئة الرقابة الفعالة تؤدي دوراً أساسياً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما تتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات، كدراسة Ghanem وAwad (2023، 7) التي أظهرت وجود تأثير إيجابي لبيئة الرقابة في الحد من الاحتيال، كما تتفق مع ما أكدته دراسة عكور (2024، 33) من وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبيئة الرقابة في الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وتتفق مع دراسة Bhusa (2023، 65) التي أثبتت أن تحسين بيئة الرقابة يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي، وتقليل احتمالية الاحتيال. وقد توصلت دراسة Lokanan وRamzan (2024) إلى أن بيئة الرقابة القوية والمتابعة المستمرة تحد من ممارسات الاحتيال. كما توصلت دراسة كلٍ من Nugraha وBayunitri (2020، 25) إلى أن هناك أثر إيجابي لبيئة الرقابة في الحد من الاحتيال؛ ويعد الاحتيال ممارسة لإدارة الأرباح غير المشروعة.

وبالتالي، يتضح أن فاعلية بيئة الرقابة الداخلية لها أثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ولكن فعاليتها تختلف باختلاف نوع المنشآت وظروفها الداخلية.

وبناء عليه تم التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى (H_1) لهذه الدراسة، وهذا يعني وجود أثر ذي دلالة إحصائية لفاعلية بيئة الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية؛ أي أن فاعلية بيئة الرقابة في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية تساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

3- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

تعد عملية تقييم المخاطر أداة حيوية تتضمن تحديد وتقييم المخاطر التي قد تواجهها الشركة، مع ترتيب هذه المخاطر وفقاً لأولويتها، وتحديد مدى تأثيرها بشكل كمّي (Nguyen, Vu & Ngoc, 2023, 6)، ويهدف ذلك إلى توجيه الأنشطة الخاصة بالشركة نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وإدارة المخاطر بشكل فعال، وتسهم هذه العملية في اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة، حيث تمكّن الشركة من التعامل مع التهديدات بشكل استباقي (Salawu et al., 2024, 4; Edwin et al., 2020, 63)، وقد جاءت هذه الدراسة لاختبار **أثر فاعلية تقييم المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية**، حيث أظهرت نتائج الدراسة التي تم عرضها في الجدول (7) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لفاعلية تقييم المخاطر وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية.

إلا أن الأثر الطردي لهذا المتغير يعني أن الزيادة في فاعلية تقييم المخاطر ستؤدي إلى زيادة ممارسات لإدارة الأرباح، وهذا الأثر يخالف النظريات العلمية التي تنص على أنه "كلما كان هناك فاعلية في تقييم المخاطر سيؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح"،

وبالتالي قد يعزى الأثر الإيجابي بين تقييم المخاطر وممارسات إدارة الأرباح إلى عدة عوامل مرتبطة بواقع البيئة اليمنية، من أهمها الآتي:

- القصور في التطبيق العملي لإجراءات تقييم المخاطر، فغالبًا ما تكون سياسات تقييم المخاطر شكلية أو صورية في بعض الشركات، دون وجود تطبيق فعلي فعال لها، مما يسمح بوجود ثغرات تستغلها الإدارة في التلاعب بالأرباح.
- ضعف الخبرات والموارد البشرية المؤهلة لإجراء تقييم مهني دقيق للمخاطر، ما يؤدي إلى ضعف التقديرات المتعلقة بالمخاطر المالية أو المحاسبية.
- الافتقار إلى المساءلة المؤسسية: حيث قد يتم توظيف نتائج تقييم المخاطر لخدمة مصالح الإدارة بدلاً من حماية مصالح المساهمين.

ومن هنا توضح النتيجة السابقة بأن تقييم المخاطر يزيد من ممارسات إدارة الأرباح، لا تتوافق مع نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح، ونظرية المعلومات، حيث أكدت نظرية الوكالة على أن تقييم المخاطر يسهم في تقليل الصراع بين الملاك والإدارة، بحيث قد يسعى المدراء إلى تحقيق مصالحهم الشخصية من خلال ممارسات إدارة الأرباح لإظهار أداء مالي أفضل ما هو عليه فعلياً، فتضارب المصالح بين الإدارة، والمساهمين يستدعي وجود نظام فعال لتقليل هذه الممارسات، كما أن نظرية المعلومات لا تدعم هذا الأثر، حيث إن وجود تقييم دقيق للمخاطر يقلل من الفجوة المعلوماتية (مخاطر المعلومات غير المتماثلة) بين الأطراف المعنية، ويساعد في تعزيز الشفافية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ مما يستدعي وجود نظام رقابي فعال قادر على الحد من التلاعب وإدارة الأرباح.

وقد أكدت نظرية أصحاب المصالح أن التلاعب في البيانات المالية قد يؤدي إلى فقدان الثقة في البيانات المالية ويضر بمصالح الفئات المختلفة؛ مما يستدعي إشراك أصحاب المصالح في آليات المراقبة والمساءلة، وهذا يزيد من شفافية القرارات المالية، وفي السياق ذاته، لا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات، مثل دراسات كل من (Ghanem & Awad, 2023, 71؛ عكور، 2024، 33) التي أكدت على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتقييم المخاطر على الحد من الاحتيال المالي، ولا تتوافق أيضاً هذه النتيجة مع نتائج دراسة Rudi et al. (2023، 369) التي أشارت إلى أن وجود نظام تقييم مخاطر فعّال في الشركات يسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب المالي، وأثبتت دراسة Paino et al. (2023، 1582) أن تقييم المخاطر له علاقة إيجابية قوية بمنع الاحتيال في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا. وتوصلت دراسة Bhusa (2023) إلى أنه يمكن تحسين الأداء المالي بشكل كبير من خلال التنفيذ المناسب للأنشطة المتعلقة تقييم المخاطر بدقة. كما توصلت دراسة Rashid (2023، 52) إلى أن هناك أثر لتقييم المخاطر للحد من الاحتيال في البنوك النيجيرية. وتوصلت دراسة Nugraha و Bayunitri (2020، 25) إلى أن هناك أثراً إيجابياً لتقييم المخاطر في الحد من الاحتيال.

وبناء عليه، لا تُظهر هذه الدراسات توافر توافقاً قوياً مع نتائج الدراسة الحالية فيما يتعلق بتأثير تقييم المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. **وبالتالي تم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_2) لهذه الدراسة**؛ ما يعني أن فاعلية تقييم المخاطر ليس لها تأثير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية.

4- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

تشير الأنشطة الرقابية إلى السياسات والإجراءات التي تقوم الإدارة بتطويرها وتنفيذها لضبط وتنظيم العمليات داخل المنشأة، بهدف تقليل المخاطر وضمان تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفعالية، وتشمل هذه الأنشطة مجموعة من التدابير التي تضمن الامتثال للتوجيهات والسياسات الداخلية، ما يسهم في تحسين عملية إعداد التقارير المالية وتعزيز الضوابط الإدارية، بحيث يتم تحقيق أعلى فائدة بأقل تكلفة (KPMG, 2013; Salawu et al., 2024).

وقد جاءت هذه الدراسة لاختبار **أثر فاعلية أنشطة الرقابة في الحد من ممارسات إدارة الرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية**، وقد أظهرت نتائج الدراسة من خلال النتائج المشار إليها في الجدول (7) وجود أثر عكسي لفاعلية أنشطة الرقابة وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية،

هذه النتيجة تتفق مع توصلت إليه عدد من الدراسات السابقة، مثل دراسة Ghanem و Awad (2023، 71) التي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية ومنع الاحتيال، وهو ما يتماشى مع نتائج دراسة Rudi et al. (2023، 142) التي أظهرت أن الأنشطة الرقابية تعمل على تقليل مستوى الاحتيال وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى دراسة Paino et al. (2023، 1582) التي أكدت على أن الأنشطة الرقابية ترتبط بشكل إيجابي مع تقليل الاحتيال في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت دراسة Nugraha و Bayunitri (2020، 25) إلى أن أنشطة المراقبة لها تأثير إيجابي على الحد من الاحتيال. وتوصل القصاب (2019، 113) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للأنشطة الرقابية في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التقليدية اليمنية. كما توصلت دراسة Gadelha et al. (2023، 37) إلى أن المراقبة الدقيقة للموارد العمومية أمراً ضرورياً، بهدف الحد من المخالفات والانحرافات والاحتيال.

ووفقاً لذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_3) لهذه الدراسة؛ ما يعني أن الأنشطة الرقابية تؤثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية.

5- مناقشة النتائج الفرضية الرابعة:

يشير بعد المعلومات والاتصال إلى جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات ذات الصلة، وفي الوقت المناسب لدعم عملية اتخاذ القرار، وتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية، بحيث يضمن تدفق المعلومات بشكل دقيق وشفاف داخل الشركة وخارجها؛ مما قد يحد من مخاطر التلاعب (COSO, 2013).

وقد تناولت هذه الدراسة **أثر فاعلية المعلومات والاتصال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية**. وقد أظهرت نتائج الدراسة، من خلال النتائج المشار إليها في الجدول (7) وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لفاعلية المعلومات والاتصال وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية،

يتضح أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين؛ أي أنه كلما ارتفعت فاعلية نظام المعلومات والاتصال، زادت ممارسات إدارة الأرباح. وتُعد هذه النتيجة غير متوقعة منطقياً، إذ إن الأنظمة الرقابية (المعلومات والاتصال) يفترض أن تحد من هذه الممارسات. **وبالتالي، يمكن تفسير نتائج هذا المتغير (المعلومات والاتصال) على النحو الآتي:**

- ضعف البنية التحتية التقنية للمعلومات في كثير من الشركات، بما في ذلك الاعتماد على نظم يدوية أو تقليدية لا تتيح الشفافية الكافية في نقل المعلومات.
- عدم استقلالية وحدات الاتصال والمعلومات، حيث قد تخضع لتوجيه الإدارة العليا، ما يجعل تقاريرها عرضة للتلاعب أو عدم الإفصاح الكامل.
- قصور في الثقافة التنظيمية المتعلقة بالإفصاح، فحتى إن توفرت المعلومات، فقد لا يتم مشاركتها بشفافية أو بشكل شامل مع الجهات الرقابية أو المساهمين.
- إمكانية استخدام هذه الأنظمة كأداة لإخفاء أو تعديل الأرقام المالية بشكل متقن، بدلًا من أن تكون أداة رقابة.

إن نتائج هذا المتغير لا تتوافق مع ما أظهرته نظرية الوكالة ونظرية المعلومات، حيث تؤكد هذه النظريات على أن توفير المعلومات الدقيقة والواضحة داخل الشركة يسهم في تقليل الفجوة بين المالكين (المساهمين) والإدارة، وبالتالي يقلل من احتمالية حدوث ممارسات غير أخلاقية مثل إدارة الأرباح.

وفي إطار نظرية الوكالة، يُعد التواصل الفعّال والشفافية من الأدوات المهمة التي تقلل من تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين؛ مما يعزز الرقابة الداخلية على الأنشطة المالية ويحد من التلاعب في البيانات المالية، وتؤدي المعلومات والاتصال دوراً حيوياً في ضمان فاعلية نظام الرقابة الداخلية، داخل أي مؤسسة، فهي تسهم في تمكين المديرين من جمع وإنشاء واستخدام المعلومات المناسبة من مصادر داخلية وخارجية؛ مما يعزز قدرة الشركة على اتخاذ قرارات مستنيرة.

نتائج هذه الدراسة ولا تتفق مع العديد من الدراسات السابقة التي أظهرت وجود تأثيرات إيجابية للمعلومات والاتصال على الحد من الاحتيال وممارسات إدارة الأرباح، مثل دراسة Ghanem و Awad (2023، 71–73) التي أظهرت تأثيراً إيجابياً للمعلومات والاتصالات في الحد من الاحتيال، وفي السياق ذاته أشارت دراسة عكور (2024، 31–34) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمعلومات والاتصال في الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية. كما لا تتفق مع ما أشارت إليه دراسة Bhusa (2023، 65) التي أثبتت أن ممارسة أنظمة المعلومات والاتصالات الفعالة بشكل جيد يمكن أن يحسن الأداء المالي ويحد من الاحتيال، ولا تدعم هذه النتيجة دراسة Paino et al. (2023، 1582) التي أكدت على أن المعلومات والاتصالات تؤثر بشكل إيجابي على آلية منع الاحتيال في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا. وقد توصلت دراسة كفوس (2021، 195) إلى أن المعلومات والاتصال تؤثر بشكل إيجابي على الحد من المحاسبة الإبداعية.

وتوصلت دراسة Nugraha و Bayunitri (2020، 25) إلى أن المعلومات والاتصال لها تأثير إيجابي على التخفيف من الاحتيال. وتوصلت دراسة Rashid (2023، 52) إلى أن للمعلومات والاتصال إثر في الحد من الاحتيال. وتوصلت دراسة القصاب (2019، 113) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعلومات والاتصال في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التقليدية اليمنية. كما توصلت دراسة Cavaliere et al. (2021، 12929) إلى أنه كلما كانت المعلومات والتنسيق أفضل، كان النجاح المالي في العمل أقوى.

وبناء عليه، لا تُظهر هذه الدراسات توافر توافقاً قوياً مع نتائج الدراسة الحالية فيما يتعلق بتأثير فاعلية المعلومات والاتصال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. **وبالتالي تم رفض الفرضية الفرعية الرابعة (H_4) لهذه الدراسة**؛ ما يعني أن فاعلية المعلومات والاتصال ليس لها تأثير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية.

6- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الخامسة:

إن المتابعة والتقييم هي عملية أساسية لضمان فاعلية الأنظمة الرقابية الداخلية في أي منظمة، وفقاً لمفهوم المراقبة كما ورد في معايير (COSO, 2013)، فعندما يتم إنشاء وتنفيذ عناصر الرقابة الداخلية، يجب أن يتم إجراء تقييم دوري أو مستمر لهذه الرقابة لضمان كفاءتها، والهدف من هذه العملية هو التأكد من أن مكونات الرقابة الداخلية تعمل بشكل فعال، وأن أي نقاط ضعف يتم تحديدها ومعالجتها بسرعة من قبل الأطراف المعنية، مثل الإدارة أو مجلس الإدارة (Nguyen et al., 2023, 6). وقد حاولت هذه الدراسة **اختبار أثر فاعلية المتابعة والتقييم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية**، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة من خلال النتائج المشار إليها في الجدول (7) وجود أثر عكسي لفاعلية المتابعة والتقييم وممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية.

وتتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما أظهرته العديد من النظريات، فوفقاً لنظرية الوكالة؛ تسهم المتابعة الفعّالة في تقليل تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة؛ مما يحد من محاولات الإدارة في التلاعب بالبيانات المالية لصالحها، كما تدعم هذه النتيجة نظرية المعلومات التي تؤكد على أن توفير معلومات دقيقة وشفافة يُقلل الفجوة المعلوماتية بين الأطراف المختلفة، ويعزز الرقابة على الأنشطة المالية، فعندما تكون البيانات المالية خاضعة للمراقبة المستمرة تقل فرص التلاعب بالأرباح.

علاوة على ذلك، فإن نظرية الإشارة تبرز أهمية الشفافية والإفصاح كإشارة قوية للمساهمين؛ مما يعزز الثقة، ويحد من ممارسات إدارة الأرباح، فعندما تكون هناك رقابة قوية تكون الشركات أقل قدرة على إرسال إشارات خطأ للمستثمرين حول أدائها المالي. وتتوافق نتائج هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة Ghanem وAwad (2023، 71–73) التي أظهرت تأثيراً إيجابياً لإجراءات المراقبة في الحد من الاحتيال، وفي السياق ذاته، أشارت دراسة عكور (2024، 34) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتابعة التقييم على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية. كما تتفق مع ما أشارت إليه دراسة Bhusa (2023، 65) التي أثبتت أن مراقبة الأنشطة بشكل منتظم وفعال يمكن أن يحسن الأداء المالي ويحد من الاحتيال، وقد توصلت دراسة Lokanan وRamzan (2024) إلى أن المتابعة المستمرة قد تحد من ممارسات الاحتيال. وتوصلت دراسة Rashid (2023، 52) إلى أن للمتابعة أثر طفيف في الحد من الاحتيال.

وتوصلت دراسة Nugraha وBayunitri (2020، 25) إلى أن للمتابعة والرصد تأثير إيجابي على التخفيف من الاحتيال حيث يوفر الرصد مراقبة مستمرة للرقابة الداخلية؛ مما يُسّهل اكتشاف أي مخاطر فور ظهورها والحد منها. وتوصلت دراسة Wardani وNuraini (2023، 60) إلى أنه كلما كانت مستوى ضوابط الرقابة الداخلية مرتفعة يمكن تقليل الاحتيال المحاسبي أو حتى منعه..

وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة (H_5) لهذه الدراسة، ما يعني أن المتابعة والتقييم لها تأثير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية.

وهكذا تم قبول الفرضيات الفرعية الخاصة ببيئة الرقابة، والأنشطة الرقابية، والمتابعة والتقييم، نظراً لوجود علاقة عكسية دالة إحصائيًا مع ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يدعم الطرح النظري بأن هذه المتغيرات تسهم في الحد من التلاعب (ممارسات إدارة الأرباح) مما ينسجم مع الهدف من الدراسة.

الاستنتاجات:

1) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي (الانحدار البسيط) وجود أثر دال إحصائيًا لفاعلية نظام الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن اتجاه هذا الأثر كان طرديًا، بما يشير إلى أن فاعلية النظام كما يدركها أفراد العينة لا تسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بل قد ترتبط بزيادتها. ويعكس ذلك وجود خلل في تطبيق أو توجيه النظام الرقابي ككل، أو قصور في تكامل مكوناته داخل شركات المساهمة في الجمهورية اليمنية. وعند مقارنة هذه النتيجة بنتائج تحليل (الانحدار المتعدد)، يتبين أن بعض المتغيرات الفرعية لنظام الرقابة الداخلية (مثل بيئة الرقابة، الأنشطة الرقابية، والمتابعة والتقييم) أظهرت تأثيرًا عكسيًا (أي أنها تحد من ممارسات إدارة الأرباح)، في حين أن مُتغيري (تقييم المخاطر والمعلومات والاتصال) أظهرا تأثيرًا موجبًا. وهو ما يُفسر أن شركات المساهمة في بيئة الأعمال اليمنية، تشعر بوجود نظام الرقابة، لكن هذا النظام لا يعمل بكل طاقته في الحد من التلاعبات أو ممارسات إدارة الأرباح.
2) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر دال إحصائيًا لفاعلية بيئة الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح، وكان اتجاه هذا الأثر عكسيًا، مما يدل على أن فاعلية بيئة الرقابة كما يدركها أفراد العينة تُسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يعكس دور

هذا المتغير في خلق ثقافة رقابية قوية تعزز من الالتزام المهني وتقلل من فرص التلاعب المحاسبي. حيث تعد بيئة الرقابة عنصر ومكوناً أساسياً لنظام الرقابة الداخلية، وقد يكون كافياً في حالة الضعف أو القصور في بقية عناصر النظام ، ويشير ذلك إلى أن الشركات تهتم بتطوير وتحسين بيئة الرقابة الداخلية، مما يعزز قدرتها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

3) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر دال إحصائيًا لفاعلية تقييم المخاطر على ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن اتجاه هذا الأثر كان طرديًا، بما يشير إلى أن فاعلية هذا المتغير كما يدركها أفراد العينة لا تسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بل قد ترتبط بزيادتها، مما قد يعكس وجود خلل في تطبيق أو توجيه أنشطة تقييم المخاطر داخل الشركات، فالشركات قد لا تركز على تقييم المخاطر بشكل فعال، أو الضعف بالخبرات والموارد البشرية المؤهلة مما يؤدي الى ضعف بالتقديرات المتعلقة بالمخاطر المالية والمحاسبية، أيضاً قد يتم توظيف نتائج تقييم المخاطر لخدمة مصالح الادارة بدلاً من حماية حقوق المساهمين، مما يسهم في زيادة الفرص المتاحة للتلاعب بالأرباح أو اتخاذ قرارات مالية قد تكون غير سليمة.

4) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر دال إحصائيًا لفاعلية الأنشطة الرقابية على ممارسات إدارة الأرباح، وكان اتجاه هذا الأثر عكسيًا، مما يشير إلى أن هذه الأنشطة تسهم في اكتشاف التجاوزات والحد من ممارسات إدارة الأرباح. فالشركات تركز على متابعة أنشطتها الرقابية بصورة مستمرة من خلال حماية بياناتها ومعلوماتها، وتقدم فصلاً ملائماً بين المهام، مع تقديم تقارير دورية عن الأداء المالي والإداري، وتعمل على تدريب أفرادها بصورة مستمرة بحيث تراجع اللوائح بانتظام وتحدث نظامها التكنولوجي؛ وذلك لتقديم سياسات وإجراءات رقابية شاملة لضمان الالتزام بها؛ هذا يوفر إطاراً عاماً صحيحاً للعمليات المالية؛ لتقليل فرص التلاعب، وبالتالي تعزز الشفافية والانضباط المالي مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح.

5) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر دال إحصائيًا لفاعلية المعلومات والاتصال على ممارسات إدارة الأرباح، وقد كان اتجاه هذا الأثر طردياً، مما يشير إلى أن المعلومات والاتصال داخل الشركات، رغم فاعليتها الشكلية، قد لا تؤدي الدور المرجو منها في الرقابة والشفافية، بل قد تُستخدم في تمرير أو تبرير ممارسات إدارية محاسبية غير سليمة. فالشركات حتى إن توفرت المعلومات، فقد لا يتم مشاركتها بشفافية أو بشكل شامل مع الجهات الرقابية أو المساهمين، حيث قد تخضع بعض وحدات الاتصال لتوجيه الإدارة العليا، ما يجعل تقاريرها عرضة للتلاعب أو عدم الإفصاح الكامل، بالإضافة الى اعتماد بعض الشركات على نظم يدوية أو تقليدية قد لا يتيح الشفافية الكافية في نقل وتدفق المعلومات بين الوحدات، مع إمكانية استخدام هذه الأنظمة كأداة لإخفاء أو تعديل الأرقام المالية بشكل متقن، بدلًا من أن تكون أداة رقابة.

6) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر دال إحصائيًا لفاعلية المتابعة والتقييم على ممارسات إدارة الأرباح، وقد كان اتجاه هذا الأثر عكسيًا، مما يعني أن وجود آلية فعّالة للرصد والتقييم داخل الشركات يسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، من خلال الكشف المبكر عن الانحرافات وتعزيز فرص تصحيحها، ويتجلى ذلك في اعتماد الشركات على المراجعة الدورية والتقييم المستمر للأداء، ضمن التزامها بتطبيق الأنظمة والإجراءات المالية المعتمدة، واستخدام أدوات دقيقة لقياس الأداء وتحديد القصور أو المخالفات التي قد تؤدي إلى ممارسات إدارة الأرباح، مما يتيح تصحيحها بشكل فوري.

7) يتضح أن مصدر التاثير الإيجابي لفاعلية نظام الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح لا يعني بالضرورة أن الرقابة الداخلية تُشجع على هذه الممارسات، بل قد يُفسّر هذا الاتجاه بعدة اعتبارات تتعلق بخصوصية البيئة التي تمارس فيها، من أبرزها: عدم التطبيق الصحيح والفعال لأنظمة تقييم المخاطر، بدرجة كبيرة، يليها المعلومات والاتصال ثم بيئة الرقابة، يليها المتابعة والتقييم، وأخيراً الأنشطة الرقابية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية ونتائج التحليل الإحصائي، ولتحقيق هدف الدراسة المتمثل في تحديد أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة بالجمهورية اليمنية، يمكن عرض أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1) من الضروري أن تولي شركات المساهمة العاملة في الجمهورية اليمنية اهتماماً أكبر بفاعلية نظام الرقابة الداخلية، باعتباره عاملاً أساسياً للحد من ممارسات إدارة الأرباح.
2) ينبغي على الشركات المساهمة في الجمهورية اليمنية الاستمرار في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية، من خلال تبني سياسات توظيف عادلة مبنية على الكفاءة والنزاهة، وتقييم الأداء بانتظام وفق معايير عادلة تضمن المكافآت والترقيات بناءً على الأداء الفعلي، كما ينبغي تحسين قنوات الإبلاغ السرية لتشجيع الشفافية والمساءلة؛ مما يسهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية.
3) يجب تعزيز فعالية تقييم المخاطر، في الشركات المساهمة في الجمهورية اليمنة، وذلك من خلال الاستثمار في الأدوات التقنية المتقدمة، مثل نظام (SAP أو IBM) وهي أنظمة متقدمة لمتابعة المخاطر بشكل فعال؛ مما يساعد في الاستجابة السريعة لأي تغيرات غير متوقعة، كما ينبغي تحديث الأهداف الاستراتيجية بانتظام لتتكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة؛ وتدريب الموظفين مما يعزز قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المستقبلية.
4) ضرورة إقامة برامج تدريبية متخصصة للموظفين تهدف إلى تعزيز مهاراتهم في التعرف على علامات الاحتيال ، وكيفية التعامل معها بشكل فعال، وبما يسهم في تحسين قدرة الشركة على التكيف مع المخاطر المختلفة؛ مما يعزز استجابتها السريعة والفعالة لحماية أصولها.
5) ينبغي على شركات المساهمة، الاستمرار في الاهتمام بفعالية الأنشطة الرقابية، وتعزيز الإجراءات الرقابية، لضمان دقة المعلومات من خلال تنفيذ آليات فحص دورية وتدقيق مستمر لضمان الالتزام بالسياسات، وتسجيل الأنشطة بدقة، مع تبني سياسات وإجراءات رقابية شاملة تغطي جميع الأنشطة الحساسة لضمان الالتزام بالمعايير الرقابية.
6) يجب على شركات المساهمة، تحسين فعالية النظام الرقابي من خلال تعزيز جودة المعلومات التشغيلية المتاحة لجميع المستويات الإدارية، وتحسين قنوات الاتصال الداخلية بين الإدارات لضمان دقة ووضوح المعلومات. وكذلك تعزيز التعاون مع الخبراء الخارجيين ، وتطوير قنوات الاتصال مع الأطراف الخارجية لتعزيز الشفافية في التقارير المالية.
7) ينبغي الاستمرار في تعزيز فعالية المتابعة والتقييم في النظام الرقابي من خلال استخدام أدوات قياس دقيقة لتحليل الأداء، وتفعيل المراجعات الدورية التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية؛ لضمان التزام الأنشطة باللوائح المعتمدة، وإجراء مراجعة مستمرة لنظام الرقابة الداخلية داخل الشركة؛ وذلك لضمان فعاليته في الكشف عن المخاطر والفرص المحتملة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الزيود، أيمن. (2022). مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظل نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب. **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد (42)، الإصدار الثاني، ص ص 724-745.

سعد، أديبة عبد الباقي محمد. (2020). أثر الرقابة الداخلية وفق نظام COSO في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية. **مجلة الدراسات العليا**، المجلد (15)، العدد (3)، ص ص. 380-396.

العازمي، مشاري راضي صالح. (2022). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، المجلد (13)، العدد (3)، الجزء (3)، ص ص. 1546-1581.

عبد الحليم، أحمد حامد محمود؛ أحمد، نبيل ياسين؛ وسرور، عبير عبد الكريم إبراهيم. (2021). دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط**، المجلد (3)، العدد (2) الجزء (2)، ص ص. 983-1099. https://cfdj.journals.ekb.eg/

العدي، إبراهيم، وصقور، رنا. (2014). مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. **مجلة جامعة تشرين للدراسات وللبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (36)، العدد (3)، ص ص. 387-404.

عكور، سامر محمد حسين. (2024). أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على الحد من الاحتيال المالي في شركات التأمين الأردنية، من جهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين. **مجلة القنطار للدراسات الإنسانية والتطبيقية سلسلة الفلسفة والاستشراف**، المجلد (5)، العدد (2)، ص ص. 1-43.

المحلة متعب فيصل عبد الله. (2023). أثر التزام المراجع الخارجي بمبادئ وأخلاقيات مهنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. **مجلة جامعة البيضاء**، المجلد (5)، العدد (4)، ص ص. 1087-1106.

https://doi.org/10.56807/buj.v5i4.411

مسواك، حميد عبد الله علي. (2024). أثر ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الالزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية اليمنية، **مجلة جامعة عمران**، المجلد (4)، العدد (7)، ص ص. 33-74. https://doi.org/10.59145/jaust.v4i7.83

البطراني. رنا محمد. (2023). قياس درجة ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي المصري. المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد (2). ص ص.51-63

بلعيش، هشام فرج محفوظ. (2022). **دور عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في تقليل مخاطر الاعتمادات المستندية الصادرة: دراسة ميدانية على البنوك التجارية اليمنية**. رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

الحيدري، أحمد علي (2024). **أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها على إدارة الأرباح وانعكاسه على الخصائص النوعية**. رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.

سعيدي، أحلام. (2024). **أثر تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل مبادئ حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**. أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

القصاب، أيمن محمد. (2019). **أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك التقليدية اليمنية**. رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

كفوس، نوال. (2022). **دور الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية لمجموعة من المدققين الداخليين والخارجيين بولاية سطيف**. أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. In Corporate governance (pp. 77-132). Gower.

Abd, W. H., Kareem, A. D., & Jassim, E. E., (2022). The role of the modern COSO framework in evaluating the internal control system through the mediating role of the internal auditor: Al-Muthanna State University as a model. Res Militaris, 12(2), 4376-4391.

Al-Nohood, S., Hamid, M. B. A., & Latiff, A. R. A. (2024). Impact of audit committee effectiveness on accrual and real earnings management among Jordanian listed firms: conceptual paper. Int J Aca Res in Bus Soc Sci., 14(2), 2103-2118. http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/v14-i2/20864

Al-Sorihi, S. A. (2018). The Relationship between Auditor's Independence and Financial Reporting Fraud Risk Assessment: Evidence from Yemen Context. Journal of Social Studies, 24(1), 137-175. https://doi.org/10.20428/jss.v24i1.1317

Apriana, R., & Lestari, B. A. H. (2024). The influence of internal control system, whistleblowing system, and spiritual intelligence in the prevention of village fund management fraud (Empirical study on villages in west lombok regency). International Journal of Business and Applied Economics, 3(4), 689-706. https://doi.org/10.55927/ijbae.v3i

Atayah, O., Marashdeh, H., & Hamdan, A. (2024). Earnings management with the absence of income tax avoidance motivation: evidence from pre-, during, and post-global financial crisis. Asian Journal of Accounting Research, 9(2), 153-168. https://doi.org/10.1108/AJAR-04-2023-0130

Aytaç, A., & Çabuk, A. (2020). Assessment of the effectiveness of internal control system and a case study. Muhasebe ve Vergi Uygulamalari Dergisi (MUVU)/Journal of Accounting & Taxation Studies (JATS), 13(2), 353-376.

Bansal, M., Ali, A., & Choudhary, B. (2021). Real earnings management and stock returns: moderating role of cross-sectional effects. Asian Journal of Accounting Research, 6(3), 266-280. https://doi.org/10.1108/AJAR-11-2020-0107

Baumfield, V. (2016). Stakeholder theory from a management perspective: Bridging the shareholder/stakeholder divide. Australian Journal of Corporate Law, 31(1), 187-207.

Cavaliere, L. P. L., Lourens, M. E., Muda, I., Kumar, A., Chabani, Z., Swadia, B. U., ... & Regin, R. (2021). The impact of internal control practices on minimizing fraud in companies. Natural Volatiles and Essential Oils, 8(5), 12920-12941. https://www.nveo.org/index.php/journal/article/view/4136

Dalimunthe, A. A., Putri, N. V., & Muda, I. (2024). Earning management including corporate accounting policies or intentional manipulation?. Brazilian Journal of Development, 10(2),. https://doi.org/10.34117/bjdv10n2-046

Gadelha, A. L. L., Gouveia, L. B. & Sarmento, A. M. (2023). Essential internal control: evidence from the executive branch of the State of Ceará. Revista de Gestão, 30(1), 32-46. https://doi.org/10.1108/REGE-08-2020-0073

Ghanem, M. G., & Awad, G. (2023). The impact of internal control systems on minimizing fraud: The case of Lebanon. European Journal of Business and Management Research, 8(5), 69-75. http://dx.doi.org/10.24018/ejbmr.2023.8.5.2160

Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. Accounting Horizons, 13(4), 365–383. https://doi.org/10.2308/acch.1999.13.4.365

Lokanan, M., & Ramzan, S. (2024). Evaluating the Effectiveness of the Coso Internal Control Framework in Detecting Financial Statement Fraud: A Machine Learning Approach. Available at SSRN 4984607.

Mahrani, M., & Soewarno, N. (2018). The effect of good corporate governance mechanism and corporate social responsibility on financial performance with earnings management as mediating variable. Asian Journal of Accounting Research, 3(1), 41-60. https://doi.org/10.1108/AJAR-06-2018-0008

Mangasih, E. T., Pinasti, M., & Bawono, I. R. (2020). The effect of quality of internal audit and effectiveness of internal control systems on good corporate governance in finance companies. SAR (Soedirman Accounting Review): Journal of Accounting and Business, 5(1), 56-82. http://jos.unsoed.ac.id/index.php/sar/

Mawardi, R., & Toda, T. (2023). Analysis application of the principles of good corporate governance and internal control systems in preventing potential fraud at PT Bank Pembangunan Daerah Ntt. In Perbanas International Seminar on Economics, Business, Management, Accounting and IT (Vol. 1, pp. 113-119).

Muda, I., Maulana, W., Sakti Siregar, H., & Indra, N. (2018). The analysis of effects of good corporate governance on earnings management in Indonesia with panel data approach. Iranian Economic Review, 22(2), 599-625. https://doi.org/10.22059/ier.2018.66169

Nguyen, T. N. L., Vu, T. K. A., & Ngoc, B. T. (2023). Impact of internal control on the quality of accounting information at enterprises listed on the stock market in Vietnam. International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev., 8(5), 6.

Nugraha, R., & Bayunitri, B. I. (2020). The influence of internal control on fraud prevention (Case study at Bank BRI of Cimahi City). International Journal of Financial, Accounting, and Management, 2(3), 199-211. https://doi.org/10.35912/ijfam.v2i2.165

Odeh, A. A., & Hamdan. K. H. (2024). Evaluation of the System of the Internal Control for the Electronic Accounting Information System according to the framework of the Committee of Sponsoring Organizations (COSO) Proposed Model. Kurdish Studies, 12(1), 1546-1569. https://doi.org/10.58262/ks.v12i1.106

Otoo, F. N. K., Kaur, M., & Rather, N. A. (2023). Evaluating the impact of internal control systems on organizational effectiveness. LBS Journal of Management & Research, 21(1), 135-154.

Paino, H., Nazmul, M., & Jahari, F. (2023). Effectiveness of Internal Control System towards Fraud Prevention in Malaysia's Small and Mid-size Enterprises. Review of Economics and Finance, 21, 1571-1583.

Riitho, D. G., & Wanjala, K. (2020). Internal Control Systems Implementation and Fraud Mitigation Nexus among Deposit Taking Saccos in Kenya. Finance & Economics Review, 2(1), 11-29. https://doi.org/10.38157/finance-economicsreview.v2i1.59

Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. Journal of Accounting and Economics, 42(3), 335–370. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2006.01.002

Salawu, R. O., Odesola, O. T., & Gidiga, J. O. (2024). Internal control system and revenue generation: evidence from an emerging economy's research institute. Open Journal of Management Science (ISSN: 2734-2107), 5(1), 1-17.

Schipper, K. (1989). Commentary on earnings management. Accounting horizons, 3(4), 91-102.

Sun, D., & Chen, C. (2024). Smart city and earnings management: Evidence from China. Plos one, 19(4), e0301025. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0301025

Tarus, D. K., & Korir, F. J. (2023). Does CEO narcissism matter? An examination of the relationship between board structure and earnings management in Kenya. PSU Research Review, 8(3), 845-871. https://doi.org/10.1108/PRR-07-2022-0089

Thabit, T., Solaimanzadah, A., & Al-Abood, M. T. (2017). The effectiveness of COSO framework to evaluate internal control system: the case of kurdistan companies. Cihan International Journal of Social Science, 1(1), 44-54.

Thiha, K. (2023). Effect of internal control system on operational performance of PRO1 Global Co., Ltd. [Master's thesis, Yangon University of Economics]. Myanmar, Burma.

Thoppan, J. J., Nathan, R. J., & Victor, V. (2021). Impact of improved corporate governance and regulations on earnings management practices—Analysis of 7 industries from the Indian National Stock Exchange. Journal of Risk and Financial Management, 14(10), 454. https://doi.org/10.3390/jrfm141004

Wardani, D. K., & Nuraini, F. (2023). the Influence of the Effectiveness of Internal Control and Observance of Accounting Rules on Accounting Fraud. Financial: Jurnal Akuntansi, 9(1), 53-62. https://doi.org/10.37403/financial.v9i1.502

Wicaksono, A. D., Indarti, M. G. K., & Widiatmoko, J. (2024). Corporate governance mechanisms on earnings management in the Indonesian banking sector. Accounting and Finance Studies, 4(1), 51-59. https://doi.org/10.47153/afs41.9072024

Zulfikar, R., Millatina, F., Mukhtar, M., Astuti, K. D., Ismail, T., Meutia, M., & Fazri, E. (2021). Antecedents of disclosure on internal control and earnings management. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(3), 391-397. https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no3.0391

Nadhira, T. P. (2022). The Effect of accounting information systems, internal control systems, and human resource competence on fraud prevention at Pdam Bandarmasih [Master's thesis, Universitas Islam Indonesia]. https://dspace.uii.ac.id/handle/123456789/41079.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2003). Managing Earnings and Corporate Financial Reporting. Journal of Accountancy. Retrieved from: https://www.aicpa.org

International Federation of Accountants [IFAC]. (2009). ISA 315 (Revised): Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Envirwww.ifac.org

KPMG. (2013). COSO Internal Control – Integrated Framework (2013). Retrieved from: https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/05/2750-New-COSO-2013-Framework-WHITEPAPER-V4.pdf

The Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission [COSO] (2013). Internal Control - Integrated Framework. https://www.coso.org/guidance-on-ic

IFAC, (2023). Integrated Internal Control Needed to Build Trust in Sustainability Reporting. Retrieved from: https://www.ifac.org/news-events/2023-12/integrated-internal-control-needed-build-trust-sustainability-reporting

Jolley, M. (2023, December 22). Biggest accounting scandals of 2023. Transparently.AI. https://www.transparently.ai/blog/biggest-accounting-scandals-of-2023#crypto

Reuters. (2021, July 14). Dubai regulator fines former Abraaj finance chief $1.7 million. Reuters. https://www.reuters.com/world/middle-east/dubai-regulator-fines-former-abraaj-finance-chief-17-million-2021-07-14/

The Guardian. (2018, January 15). Carillion: UK construction firm collapses as banks refuse to bail it out. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com

U.S. Securities and Exchange Commission [SEC] (2003). Testimony Concerning: Implementation of the Sarbanes-Oxley Act of 2002. https://www.sec.gov/news/testimony/090903tswhd.htm

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

"The Impact of the Effectiveness of the Internal Control System in Reducing Earnings Management Practices"
(A Field Study on Joint-Stock Companies in the Republic of Yemen)

Researchers:
Sultan Ali Ahmed Farag Al-Sorihi.
Sami Abdullah Abdulmalik Ahmed Ghalib, Alyhyawy

Abstract:

This study aimed to determine the impact of the effectiveness of the internal control system on reducing earnings management practices (a field study on joint-stock companies in the Republic of Yemen). The study adopted the descriptive analytical approach and used a questionnaire as the primary data collection tool. The questionnaire was distributed to a sample consisting of members of senior management, internal audit departments or audit committees, and external auditors. A total of 265 questionnaires were distributed to the selected sample drawn from 48 joint-stock companies, Of these, 233 questionnaires were valid for statistical analysis .
The results of the simple regression analysis revealed a statistically significant relationship between the effectiveness of the internal control system and earnings management practices. The direction of this effect was positive, indicating that the effectiveness of the system does not necessarily lead to a reduction in earnings management practices and may even be associated with an increase in such practices. This reflects a potential flaw in the practical implementation of the system. On the other hand, the results of the multiple regression analysis showed that the effectiveness of the internal control system, through its three sub-dimensions—control environment, control activities, and monitoring and evaluation—had a statistically significant negative impact on earnings management practices. This suggests that the effectiveness of these components contributes to reducing earnings management. Conversely, the variables of risk assessment and information and communication showed a statistically significant positive relationship with earnings management practices, indicating a weakness or misdirection in the mechanisms of risk assessment and information flow within the studied companies. The study recommended the need to enhance the integration of internal control system components and align them with the intended control objectives. Emphasis should be placed on developing effective risk assessment mechanisms to ensure early detection of inappropriate practices that may affect the quality of financial reporting. Additionally, the quality of information and communication should be improved to ensure the accurate and transparent flow of financial data to all stakeholders and to foster an institutional culture that promotes transparency and reduces opportunities for manipulation in financial reports.

Keywords: Internal Control System, Earnings Management Practices, Yemeni Contributing Environment.